

**تعزيز قيم المواطنة
ودورها في تحصين الأجيال من الانحراف بدول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

د. حمد بن سعيد بن محمد الكلباني
الأستاذ المساعد وعميد كلية القانون بالجامعة العربية المفتوحة
سلطنة عمان

تعزيز قيم المواطنة ودورها في تحصين الأجيال من الانحراف بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. حمد بن سعيد بن محمد الكلباني

ملخص البحث باللغة العربية:

عنوان هذا البحث "تعزيز قيم المواطنة ودورها في تحصين الأجيال من الانحراف بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

وقد عالجت الفكرة بشيء من التفصيل خلال عدة فصول، كان أولها: مفهوم المواطنة التقليدي عبر التاريخ بداية من الحضارة الإغريقية حتى عصر النهضة في أوروبا حتى نصل إلى التعريف الحديث لها وهو المواطنة الكونية والعالمية، ثم تناولت في الفصل الثاني حقوق المواطن وواجباته وتوصلت إلى أن تأسيس المواطنة في نفس المواطن يجعله يضحى أحياناً ببعض حقوقه ويؤدي واجباته برضا وأساس ذلك كله حبه لوطنه وتعلقه به، وفي الفصل الثالث تحدثت عن التربية الوطنية ودورها في تعزيز قيم المواطنة في دول الخليج الست وإيجابياتها وسلبياتها ونتيجة ذلك وما المفروض أن يتم، وتكلمت في الفصل الرابع عن التحديات المعاصرة أمام تعزيز قيم المواطنة فتناولت التحديات التقليدية أولاً ثم ثنيت بالتحديات المعاصرة من وجهة نظري، وتكلمت في الفصل الخامس عن مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تنمية قيم المواطنة، وختمت البحث بنموذج عملي قابل للتطبيق من خلال إستراتيجية عملية لتعزيز قيم المواطنة.

Abstract in English:

The title of this research "to strengthen citizenship and their role in immunization generations of deviation of the Gulf Cooperation Council (GCC) values".

The idea has been addressed in some detail during several chapters, the first: the traditional concept of citizenship through history the beginning of Greek civilization until the Renaissance in Europe until we get to the modern definition have a citizenship cosmic and universal, and then dealt with in the second quarter citizen's rights and duties, and concluded that the establishment of citizenship in the same citizen makes it sometimes sacrifice some

of his rights and performs his duties with the consent and the basis of all this love for his country and his attachment to it, and in the third chapter talked about the national education and its role in promoting the values of citizenship in the six Gulf states and the advantages and disadvantages and as a result of this and what is supposed to be, and I spoke in the fourth quarter for contemporary challenges for enhancing the values of citizenship grabbed first traditional challenges then bent contemporary challenges, in my view, and I spoke in Chapter V of the institutions of civil society and its role in the development of the values of citizenship, and sealed search practical model can be applied during the process of a strategy to promote the values of citizenship with international standards, protecting life and safe mobility.

المقدمة

تعد قيم المواطنة الركيزة الأساسية لضمان تماسك النسيج الاجتماعي والحفاظ على استقرار الدول، لا سيما في ظل التحديات الفكرية والثقافية المتسارعة التي تواجه الأجيال الناشئة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويبرز الدور الحيوي لهذه القيم في تحصين الشباب من الانحرافات السلوكية والفكرية، وحمايتهم من التيارات الهدامة التي تهدد الأمن الوطني والسلم الاجتماعي. إن تعزيز قيم المواطنة وفق منظومة قانونية وتشريعية راسخة، معززة بالوعي المجتمعي، يشكل خط الدفاع الأول لمواجهة الانحرافات وحماية الهوية الوطنية في ظل التحولات الإقليمية والدولية.

الدراسات السابقة:

١- دراسة: عبد الله بن محمد القحطاني، "المواطنة الرقمية ودورها في تعزيز الأمن الفكري لدى الشباب السعودي": تناولت هذه الدراسة أثر المواطنة الرقمية في الحد من الانحرافات الفكرية لدى الشباب السعودي، مبينة دور التشريعات والسياسات الوطنية في تنظيم المحتوى الإلكتروني وتعزيز الوعي القانوني لدى

الأجيال. وأظهرت النتائج أن تعزيز القيم الوطنية في البيئة الرقمية يسهم بشكل مباشر في تحصين الشباب من الانحراف وراء الأفكار المتطرفة^(١).

٢- دراسة: فاطمة المزروعى، "القيم الوطنية في المناهج الدراسية بدولة الإمارات ودورها في مواجهة الانحرافات السلوكية"، والتي ركزت على تحليل المناهج الدراسية في دولة الإمارات للكشف عن مدى تضمينها للقيم الوطنية ودورها في تشكيل وعي الطلبة، وربطت بين هذه القيم وقدرتها على الحد من الانحرافات السلوكية. وأثبتت أن تكامل الجانب القانوني والتربوي في المناهج يعزز مناعة الأجيال ضد السلوكيات المنحرفة^(٢).

٣- دراسة: محمد جاسم الخليفي، "تعزيز المواطنة في التشريعات الخليجية وأثرها في الحد من الجريمة"، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل النصوص التشريعية الخليجية التي تتعلق بترسيخ قيم المواطنة، واستعراض أثرها المباشر في الحد من معدلات الجريمة والانحراف. وأوضحت النتائج أن المواءمة بين التشريعات والسياسات التربوية والثقافية تُعد أداة فعالة في تحصين المجتمع^(٣).

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة لتعزيز منظومة قيم المواطنة في مجتمعات دول مجلس التعاون، باعتبارها أداة وقائية فعالة في مواجهة مظاهر الانحراف السلوكي والفكري، خاصة في ظل التحديات الأمنية والفكرية التي يشهدها العالم المعاصر. كما يسعى البحث إلى سد فجوة معرفية في الربط بين الأطر القانونية والممارسات التربوية والثقافية في مجال تحصين الأجيال.

(١) عبد الله بن محمد القحطاني، "المواطنة الرقمية ودورها في تعزيز الأمن الفكري لدى الشباب السعودي"، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، العدد ٤٢ (٢٠١٩)، ص ١٥٥-١٨٢.

(٢) فاطمة المزروعى، "القيم الوطنية في المناهج الدراسية بدولة الإمارات ودورها في مواجهة الانحرافات السلوكية"، مجلة التربية والقانون، جامعة الإمارات، العدد ١٧ (٢٠٢١)، ص ٤٥-٧٢.

(٣) محمد جاسم الخليفي، "تعزيز المواطنة في التشريعات الخليجية وأثرها في الحد من الجريمة"، المجلة الخليجية للعلوم القانونية، جامعة الكويت، العدد ٢٩ (٢٠٢٣)، ص ٢٣٠-٢٠١.

أهداف البحث:

- ١- تحليل مفهوم المواطنة وأهميتها في تعزيز الأمن المجتمعي بدول مجلس التعاون.
- ٢- بيان الدور القانوني والتشريعي في ترسيخ قيم المواطنة.
- ٣- الكشف عن العلاقة بين تعزيز القيم الوطنية والحد من الانحرافات السلوكية والفكرية.
- ٤- تقديم مقترحات عملية لتعزيز دور المواطنة في تحصين المجتمع.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ضعف التفعيل المتكامل للأطر القانونية والتربوية في مجال ترسيخ قيم المواطنة، الأمر الذي يترك فجوات يمكن استغلالها في نشر الأفكار المنحرفة والسلوكيات السلبية بين الأجيال الناشئة في دول مجلس التعاون.

تساؤلات البحث:

- ١- ما مدى كفاية التشريعات والسياسات الخليجية في تعزيز قيم المواطنة؟
- ٢- كيف تسهم القيم الوطنية في الحد من الانحرافات السلوكية والفكرية؟
- ٣- ما سبل الدمج الفعال بين الأطر القانونية والممارسات التربوية في هذا المجال؟

الفصل الأول

مفهوم المواطنة

• التعريف اللغوي للمواطنة:

يُشتق لفظ المواطنة من (وَطَن) وهو فعل يعني المكان الذي يُقيم فيه الفرد، وهو موطن الإنسان ومحلّه، ووطنٌ بالمكان وأوطن: أقام، وأوطنه: اتخذهُ وطنًا، وأوطنْتُ الأرضَ ووطنَها واستوطنَها، أي: اتخذها وطنًا^(٤)، وقد جاء على صيغة صرفية على وزن المفاعلة، وهو قالب لغوي يستلزم المشاركة، فالمواطنة صرفيًا تعني المشاركة في أرض تسمى الوطن.

أما في القواميس الغربية يعرفها قاموس (Oxford) أن المواطنة (Citizenship) تعني أن يكون الفرد مواطنًا لبلاد معينة بالحقوق والواجبات، وقد

(٤) ابن منظور: لسان العرب، مادة (وطن).

وردت (Citizenship) أيضًا بمعنى (الجنسية) وتعني انتساب أو انتماء الفرد إلى شعب الدولة بوصفه عنصرًا من العناصر المكونة لها.

وإذا كان الجذر العربي يعني اشتراك طرفين في هذه الدلالة، هما الفرد والأرض، أي المواطن والوطن فإن المعنى الغربي يقتضي وجود ثلاثة أطراف، هي: الأرض والفرد والعلاقة التي تنشأ بينهما.

وربما تبسيط المعنى يعطيها معناها العملي في الممارسة الواقعية بعيدًا عن الأيديولوجيات التي تبعده عن توطينه في عقل ووجدان رجل الشارع وتحوره عن أهدافه.

• المواطنة اصطلاحاً:

اختلف المهتمون في مفهوم المواطنة حسب المجال الذي يتخصصون فيه، السياسيون والاجتماعيون والنفسيون وغيرهم، ومن هنا يصعب أن نجد لها تعريفاً يرضى به كل المتخصصين في هذا المجال.

فهي في قاموس علم تُعرّف على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون^(٥).

ومن وجهة نظر القانونيين هي: "صفة الفرد الذي ينتمي إلى جماعة سياسية معينة تكون قد قامت على أساسها الدولة ... وأن الدولة بموجب حاكميتها للجماعة السياسية وإدارة شئونها العامة تكون ذات سطوة عليها، وبهذا الأداء يظهر في المقابل وصف المواطنة"^(٦).

وتفصل مفردات هذا التعريف القانوني دائرة المعارف البريطانية بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما حددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمن تلك العلاقة من واجبات

(٥) د. عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، ١٩٩٥، ص ٥٦.

(٦) د. طارق البشري: المواطنة والجماعة من منظور الإسلام السياسي، ندوة الحوار القومي - الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو، ٢٠٠٨.

وحقوق في تلك الدولة، فهي مرتبطة بالحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، كما تسبغ عليه حقوقاً سياسية، مثل: حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة^(٧).

وهي تعني من وجهة نظر إسلامية أنها: "مجموعة العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من يقطن هذه الدار سواءً أكانوا مسلمين، أم ذميين أم مستأمنين"^(٨).

وهي في الموسوعة العربية تعرف بأنها: "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن"، حيث يحمل مفهوم المواطنة تحت طياته مشاعر الحب والانتماء بما يعني حب الوطن والأرض والفخر بما يمتلكه من حضارة وتراث، وتتمثل في عدد من المظاهر مثل احترام القوانين والالتزام بالواجبات وأداء الحقوق والتفاني في الدفاع عن الوطن وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية، ويبدل في ذلك كل ما يملك هادفاً الحرص على وحدة الوطن وتماسكه وقوته^(٩).

• نشأة مفهوم المواطنة وتطوره:

مر مفهوم المواطنة بمراحل تاريخية كثيرة في أدبيات الأمم القديمة نظراً لارتباط المفهوم بالأرض والوطن، فالمصري القديم كان يعتقد في تقديس الأرض؛ لأنها موطنه في حياته وقبره بعد مماته وقيامه يوم بعثه، وارتبط عند الإغريق بمصطلح (civis) للدلالة على المواطن أو المواطنة، وكذلك مصطلح (Politeia) ليضع للعلاقة بين المواطنين في المدينة اليونانية القديمة إطاراً محدداً يقوم على الاعتراف من قبل النبلاء والحكام بحرية المواطنين في إدارة شئونهم والدفاع عن امتيازاتهم، وإذا

(٧) د. علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٣.

(٨) د. سالم علي القحطاني: التربية الوطنية، مفهومها، أهدافها، أحداثها، تدريسها، مكتب التربية العربي لدول الخليج، رسالة الخليج العربي، ع ٦٦، ١٩٩٨.

(٩) وسام محمد صقر: الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠، ص ١٠٦.

كانت هذه العلاقة قد قامت على الحرية إلا أنها افتقدت للمساواة، فليس للمرأة أو العبد أو الغريب حق في الانتخاب أو المشاركة السياسية أو إبداء الرأي^(١٠).

ثم جاءت الإمبراطورية الرومانية فتوسعت في إضفاء حق المواطنة على الرومان وعلى سكان المناطق التابعة لهم أيضًا، ويرى (بروس) أن المواطنة استخدمت في عهد الرومان للدلالة على أنها مكانة قانونية (Legal state) للرومان وغيرهم، ولكنها أيضًا كانت مكانة منقوصة، فالمشاركة السياسية كانت مقتصرة على المواطنين القدماء فقط^(١١).

ومع تغول سلطة الحكام على المواطنين في بداية القرن السابع عشر وتصادد وتيرة الظلم الاجتماعي الذي بات المواطن غارقًا فيه تاق المفكرون والفلاسفة إلى التخلص من هذه القيود المفروضة على الناس من قبل الحكام، فوضعوا إطارًا يحكم العلاقة بين الفرد والدولة التي يعيش فيها، ومن هؤلاء الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩م) وجون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤م) وقد عرّف الأول المواطن بأنه عضو في جماعة سياسية أبرمت عقدًا اجتماعيًا تتعهد الجماعة بموجبه ضمان أمن الأفراد في دائرة مجتمع يخضع لسلطة مطلقة.

ثم طوّر الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨م) نظرية هذا العقد في كتاب عنوانه "العقد الاجتماعي"، وضع إطارًا جديدًا للمواطنة بأنها حق إنساني لجميع أفراد المجتمع من أجل مشاركتهم الفاعلة في تسيير شئونهم العامة واتخاذ القرارات المتعلقة بالتشريع والمؤسسات المناسبة لهم.

وقامت ثورتان الأمريكية (١٧٧٥) والفرنسية (١٧٨٩) فكانتا محطات حاسمة في تطور مفهوم المواطنة، الذي قصد من صياغته تمييز المواطن ذي الحقوق عن المفهوم السابق الذي يعد الخاضعين لسلطة الإمبراطور رعايا أو أتباعًا يتوجب عليهم طاعته دون مناقشة.

كل مرحلة تاريخية من المراحل السابقة ساهمت في توسيع مفهوم المواطنة وعملت على ترسيخه، ولا يمكن وصف أحدها بالمثالية أو الكمال، "فهناك من يسعى

(10) (Faulks, kl. 2000: citizenship, London, Routledge).

(11) سيف المعمري: المواطنة، مقارنة حديثة للمفهوم وأبعاده، ص ٤.

لإبراز الأنموذج الأثيني بهذه الصورة المثالية، وهذا يخالف قوانين الطبيعة والتجارب البشرية التي تتباين في أنساقها ما بين سلام ونزاع، وئام وصراع، إيجابيات وإخفاقات؛ لذلك ليس هناك في التاريخ البشري ما يمكن وصفه بالأنموذج المثالي المطلق، كما هو الحال بالنسبة للمواطنة في أثينا.

ومن ذلك التاريخ الإغريقي القديم مروراً بالإمبراطورية الرومانية التي كانت لها فلسفتها ذات الطابع الإمبراطوري للمواطنة إلى عهد الدولة الأمة في العصر الحديث، حيث تطور الفكر الفلسفي والسياسي والقانوني في أوروبا (عصر الأنوار) بفضل أفكار العديد من المفكرين والفلاسفة من أمثال مونتيسكو وهوبز ولوك وروسو وغيرهم وصولاً إلى الاتفاقيات الدولية والأممية المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة والطفل واللاجئين وعديمي الجنسية وغيرها، تبلورت مجالات ومفاهيم وحقوق خاصة بالمواطن كالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية ثم أضيف لاحقاً الحقوق الثقافية^(١٢).

إذاً ما تعريف المواطنة في عصرنا الحاضر؟ وهل يتطور؟

• تعريف المواطنة في العصر الحديث:

لفت عالم السيولوجيا البريطاني مارشال بنظريته عن المواطنة بمفهومها الحديث نظر المفكرين والفلاسفة، حيث عرف المواطنة في محاضرة شهيرة تحت عنوان "المواطنة والطبقة الاجتماعية" عام ١٩٤٩م بأنها "مكانة قانونية تضمن المساواة للمواطنين كافة، وتتكون من ثلاثة جوانب: الحقوق المدنية (Civil Rights) والحقوق السياسية (Political Rights) والحقوق الاجتماعية (Social Rights)"^(١٣).

وهذه المراحل تتبعها مارشال تاريخياً، حيث وجد أن المواطنة "بدأت بالاعتراف بالحقوق المدنية للأفراد مثل (الحق في حرية الانتقال، الحرية الدينية، حرية التملك) في القرن الثامن عشر، ومن ثم الحقوق السياسية مثل (الحق في التصويت) في

^(١٢) د. فارس مطر الوقيان: المواطنة، ماهيتها، ومعضلاتها، ومقارباتها في ثقافتنا العامة، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، نوفمبر، ٢٠١٥، ص ٨.

^(١٣) (Gans, d. 2005: citizenship and context of Globalization, Immigration Policy Working Paper, p 6).

القرن التاسع عشر، واكتملت في القرن العشرين بمنح الحقوق الاجتماعية التي تضمنت الحق في التربية والرعاية الصحية وغطاء البطالة ومخصصات الأطفال ورواتب التقاعد^(١٤).

• المتغيرات الحديثة لتطوير مفهوم المواطنة:

١ - العولمة:

مع تغول الرأسمالية في الاقتصاد العالمي على يد الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وتأثيرها في المجتمع الدولي وذلك بعد انتهاء الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، لم يقتصر هذا التأثير والاستقطاب على الجانب الاقتصادي العالمي بل بات لها دور حاسم في مجالات أخرى، اجتماعية وثقافية وبيئية.

وكذلك كان لها أثر تمثل في هيمنة وسيطرة حضارية للنموذج الغربي على العالم بأسره، وانعكس ذلك أيضًا على معنى المواطنة، فظهرت مفاهيم أشمل وأوسع مثل: المواطنة الأوروبية (European Citizenship) والمواطنة الكونية (Global citizenship) والمواطنة الثقافية (Digital citizenship).

"وكان للمواطنة الأوروبية مفهومًا انتقل من وصفه بالقوة الناعمة (Soft Power) إلى التطبيق العملي الواقعي للمواطن الأوروبي على وجه العموم بعد توقيع معاهدة ماستريخ في عام ١٩٩٢، وبذلك اتسع مفهوم المواطنة من دولة ذات إقليم واحد إلى اتحاد ذي أقاليم متعددة، وأصبح المواطن بعد أن كان يتمتع بحقوق وطن واحد أصبح يتمتع بها في عدة أوطان.

٢ - المواطنة الكونية (العالمية):

وقد غدت وجودها المواطنة الأوروبية وما يسمى بالمواطنة الإلكترونية، وقد أسس للمواطنة الإلكترونية كتنظيم إلكتروني العديد من المنظرين ومن ضمنهم جون بيري بارلو (John Perry Barlow) الذي وضع مشروع إعلان استقلال عالم جديد داخل الإنترنت وخدماتها، وحاول إعادة التعريف بأهم عناصر الدولة والمجتمع من خلال صياغات جديدة للعلاقات بين الأفراد من مستخدمي الإنترنت.

(١٤) سيف المعمري: المواطنة، مقارنة حديثة للمفهوم وأبعاده (saifn@squ.edu.com).

ويرى بارلو أن حكومة النفوذ الخفي (Cybergovernment) التي تحكم وفقًا للدستور الإلكتروني، ومن ثم ستتقل آليات التعبير عن السيادة من السلطات التقليدية إلى سلطات جديدة، وهي السوق والخدمات الإلكترونية والجماعات غير الحكومية والمؤسسات العابرة للقارات، وذلك عبر خدمات شبكات التواصل الاجتماعي التي تضمن حرية تدفق المعلومات غير المرتبطة بحدود جغرافية^(١٥).

كل ذلك دعا الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية بوضع تعريف لها، وهو أن مفهوم المواطنة الكونية هو: "مفهوم قيمي وإطار أخلاقي نحو السلام والابتعاد عن العنف والتطرف"، وهو أيضًا "مفهوم لإكساب الشباب والمواطنين المهارات اللازمة للحفاظ على البيئة من أجل تنمية مستدامة"^(١٦).

وفي إطار الرؤية الجديدة للمواطنة يرى (هيلد ١٩٩١) أن مواطني العالم مطالبون بالتفكير عالميًا وبالعامل محليًا، والمقصود من ذلك الشعار أن مواطني العالم ينبغي أن يفكروا في أثر تصرفاتهم على بقية العالم، فالمشكلات التي يعاني منها العالم لا تقتصر آثارها على دولة واحدة، بل تمتد لتؤثر في بقية الدول^(١٧).

هذا هو الوجه النظري المشرق لهذا المفهوم حتى الآن، لكن الجانب التطبيقي ربما يتفق أو يختلف، وهو ما سوف يكشف عنه المستقبل القريب، وعلى الدول الكبرى ألا تجعله صورة حديثة لاستغلال الدول النامية.

توسع مفهوم المواطنة بداية من المدينة حتى الدولة ثم الأمة وأخيرًا الكون أو العالم، إلا أننا نعتقد أن خلق مفهوم المواطنة الجامع والحاضن لكل الجماعات والأمم لا يتأتى بإفناء الخصوصيات الثقافية أو إقصائها وتهميشها، وإنما عبر توفير النظام القانوني والمناخ الاجتماعي والثقافي الذي يسمح لكل التغييرات والمستجدات الثقافية بالمشاركة في إثراء الوطن والمواطنة، وهذا لا يعني التشريع للفوضى أو الميوعة تجاه الجوامع المشتركة^(١٨).

^(١٥) انظر: دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة وتشكيل الرأي العام لدى

منتسبي الجامعات، ورقة بحثية للدكتور/ الغريب زاهر إسماعيل، جامعة المنصورة، ص ٤.

^(١٦) انظر: برنامج الأمم المتحدة (UNESCO) مبادرة التعليم من أجل المواطنة الكونية، ص ٦.

^(١٧) سيف المعمرى: المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

^(١٨) محمد محفوظ: المواطنة وقضايا الانتماء الوطني، مقال على الشبكة العنكبوتية.

الفصل الثاني

المواطنة بين الحقوق والواجبات

إذا أردنا أن نضع إطاراً عاماً لحقوق المواطن وواجباته فلا بد أن نحدد الإطار العام لمصطلح ومفهوم المواطنة التي هي:

١ - عمل فكري:

يرسم مفهوم (الوطن) وطبيعة العلاقة التي ينبغي أن تقوم بين أعضاء المجتمع السياسي (المواطنين) والقيم المعيارية التي نرجع إليها كناظم ومفسر عند الاختلاف.

٢ - عمل دستوري قانوني:

يحدد الحقوق والواجبات المتقابلة بين أفراد المجتمع من جهة وبين الدولة من جهة ثانية.

٣ - عمل قانوني سياسي:

يتمثل في إنشاء المؤسسات التي تستوعب وتنظم تطبيق البند السابق، بالإضافة إلى تنظيم المشاركة الشعبية في القرار والشأن العام.

٤ - عمل إعلامي تربوي:

يستهدف إيصال المفهوم الجديد إلى المواطن، كما يسعى لإقناع المواطنين بالمشاركة الفاعلة في إستراتيجية التصحيح.

٥ - إستراتيجية الإنماء الاقتصادي:

يستهدف ربط الأطراف بالدورة الاقتصادية الوطنية ويعزز جاذبيتها للاستثمار ويسهم في إنهاء وضعها الحالي الطارد للقوى العاملة المؤهلة.

٦ - انفتاح ثقافي وإعلامي:

يمكّن جميع المواطنين من التعبير عن أنفسهم وثقافتهم الخاصة وآرائهم في الحوار السلمي الحر والمحمي بالقانون^(١٩).

^(١٩) د. يوسف توفيق: الوطن، الهوية، الوطنية، المواطنة، تفصيح للإشكاليات، محاضرة في منتدى

د. راشد المبارك، الرياض، يناير، ٢٠١١.

هذا الإطار لا ينفصل عن الإطار العام للدولة الحديثة التي تخصص جوانب لكل أنشطة الحياة الخادمة والميسرة لحياة المواطنين والهادفة إلى توفير أقصى سبل الرفاهة والسعادة، وهي معايير أساسية لا يمكن للفرد في الدولة أن يعيش بكرامة بوصفه بشراً وهي مفقودة.

وهو إطار إذا استوعبه المواطن سوف يعرف حقوقه فلا يسمح بانتقاصها وواجباته يبادر بالتزامها.

ويمكن إجمال حقوق المواطن في مجموعات حسب الأنشطة العامة للدولة، وتكون كالتالي:

١ - حقوق مدنية:

وهي حق الفرد في جنسية وطنه والانتماء لأسرة والاعتراف المتبادل بشخصيته وبطرق إيجابية وخيرة في التعامل مع الآخرين، هذا فضلاً عن الحرية الكاملة في اختيار صديق أو تملك شيء أو الانتقال داخل بلده وحماية الخصوصية والمشاركة في مظاهر الانتماء لمجتمعه، وغيرها.

٢ - حقوق سياسية:

للمواطن الحق في الترشح لأي مجلس يخدم بلده أو انتخاب من ينوب عنه أو تقلد وظائف عامة أو اختيار نوع العمل ما لم يكن هذا العمل ضاراً لنفسه أو لوطنه، وغيرها.

٣ - حقوق اجتماعية:

له الحق في الرعاية الصحية وتلقي العلاج المناسب والتأمين ضد المهالك، وبالجمله له في الرخاء الاجتماعي بكل صوره.

٤ - حقوق اقتصادية:

له الحق في اكتساب مهنة والعمل بها وكسب عيشه المفيد له ولمجتمعه والادخار والاستثمار، وغيرها.

٥- حقوق ثقافية:

كالحق في التعليم واكتساب الثقافة التي يهواها وأن يمارس الفنون التي يحبها والترفيه بها عن نفسه، وغيرها، والإطار العام لهذه الحقوق هو أن تكون في بيئة الحرية ومظلة العدالة، بينما واجبات المواطن فهي نوعان: واجبات إلزامية (أي لا بد من الالتزام بها وإلا يعاقب من تركها) وواجبات طوعية اختيارية.

وتتمثل الواجبات الإلزامية في:

- ١- صيانة أسرار الدولة.
- ٢- احترام القوانين وتطبيقها.
- ٣- المحافظة على أمن وسلامة الوطن والدفاع عنه.
- ٤- دفع الضرائب.
- ٥- أداء الخدمة العسكرية.
- ٦- المحافظة على المال العام وكذلك كل منشأة عامة.

وهناك واجبات طوعية اختيارية، ومن أمثلتها:

- ١- المساهمة في تنمية المجتمع وحل مشكلاته.
- ٢- المشاركة في الحفاظ على البيئة وحمايتها.
- ٣- تسهيل تقديم خدمات لأبناء المجتمع، وغيرها، ولكن: عندما يُربى حب الوطن في كيان الفرد وتوفر له منذ نعومة أظفاره الحقوق الواجبة له كبناء عظيم لا شك أن هذا البناء سوف يوفر النعيم لكل من يدخله وسوف يرى هذه الواجبات كأنها حقوق، يحرص كل الحرص على أدائها والالتزام بدقتها بحب وبدافع ذاتي لا أن يُجبر عليها جبراً ويقصر عليها قصرًا.

فكيف يمكن الوصول لهذه المرحلة؟

يحاول الفصل الثالث الإجابة عن هذا السؤال.

الفصل الثالث

التربية الوطنية ودورها في تعزيز قيم المواطنة

التربية هي من الوسائل الفعالة لغرس أي قيمة وتنميتها، فإذا توفر للتربية صغر سن الفرد وطول الملازمة طوال عام دراسي والوسائل الحديثة تكون التربية هي الوسيلة الفضلى على الإطلاق، لا يضاهيها في ذلك أي وسيلة أخرى مهما علا شأنها؟ فما مفهوم التربية على المواطنة؟ وما الأسس التي تبنى عليها؟ وما وسائلها؟ ما أهدافها؟

• مفهوم التربية على المواطنة:

كان تعريف منظمة اليونسكو هو أحدث وأشمل التعريفات، حيث تعرفها بأنها: "مجموع عملية الحياة الاجتماعية التي عن طريقها يتعلم الأفراد والجماعات داخل مجتمعاتهم الوطنية والدولية تنمية قدراتهم الشخصية كافة واتجاهاتهم واستعداداتهم ومعارفهم بوعي تام" (٢٠).

أما قيم المواطنة فتعرف على أنها: "مجموعة المعايير الخاصة ببناء وإعداد المواطن الصالح الذي يؤمن بالديمقراطية والشورى واحترام الرأي الآخر، والالتزام بالانتماء للوطن والدفاع عنه" (٢١).

ويحددها (Francois Audigier) بأن التربية على المواطنة هي: "تربية تسعى إلى نقل مبادئ وقواعد الحياة الفردية والجماعية، وهي تختلف بناءً على ذلك عن باقي المواد؛ لأنها نقطة تقاطع وتعبير عن التوجهات الخاصة بالتربية في المجتمع، وهي سليمة التربية المدنية (Education Civic) إلا أنها تؤثر التركيز على البعد القانوني وبناء مفاهيم ودراسة الحالات، كما أنها لا تنفصل عن حقوق الإنسان، وينجم عن وضعها هذا أنها تتحمل مسؤولية إزاء المجتمع، كما يتحمل

(٢٠) انظر: برنامج تعليم المواطنة العالمية، مواضيع وأهداف تعليمية لفئة عمرية محددة، هيئة اليونسكو، فبراير، ٢٠١٥، ص ٧.

(٢١) فاروق حمدي الفراء وإحسان خليل أغا: القيم المتضمنة في كتب التربية الوطنية الفلسطينية في الصفوف الستة الأولى من التعليم، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثاني، العدد الثامن، ديسمبر، ١٩٩٦، القاهرة، ص ٢٥.

المجتمع بدوره إزاءها مسئولية تتجسد في توفير المناخ السليم لكي تثمر هذه التربية ويكون لها جدوى ومعنى^(٢٢).

• أسس التربية على المواطنة:

تقاس فعالية التربية على المواطنة بمدى قدرة المدرسة على توفير تربية تهدف إلى تكوين إنسان حر قادر على الإنجاز بأفضل وأسرع الوسائل؛ لهذا تُؤسس التربية على المواطنة على ثلاثة عناصر:

١- ترسيخ قاعدة ثقافية واسعة عن المواطنة وحقوق الإنسان ثم تحويلها إلى سلوك عملي في الحياة.

٢- تعد التربية على المواطنة قاعدة واسعة عريضة لأي عملية تنمية داخل المجتمع أو تحديثه.

٣- والتربية على المواطنة تحويل لقيمها من الناحية النظرية على أوراق الدراسة إلى ممارسات عملية للمواطنة الإيجابية وحقوق الإنسان داخل المجتمع^(٢٣).

• أهداف التربية على المواطنة:

تهدف التربية على المواطنة عامة إلى توسيع مدارك الفرد بالقدرة المعرفية والثقافية الواسعة عن نفسه ومجتمعه ووطنه، ثم تأهيله بمجموعة قدرات مهارية تؤهله للانخراط في نشاطات مجتمعية ومحلية أو دولية لمواجهة مشاكل هذا المجتمع والعمل على حلها.

وهي في ذلك تهدف إلى تكوين فرد ذي قدرات خاصة تتلخص في الفعالية الإيجابية في بيئته المحلية ومجتمعه الوطني والإنساني بوجه عام، بحيث تجعله يواجه صعوبات الحياة داخل هذا المجتمع الصغير أو الكبير، ويعمل على حلها بأفضل الطرق، وهو الفرد الذي يؤمن إيماناً عميقاً راسخاً بحريات الأفراد بحيث يعرف ويوقن بالمساحة التي يجب أن يتحرك فيها دون التعدي على خصوصيات الآخرين والاهتمام بها دون طائل، وهو كذلك الشخص الذي يوسّع مداركه بحيث يقبل الأفكار

⁽²²⁾ Rudduck, J. 2003, Pupil voice and citizenship Education Airport Forth QCA citizenship and pshe team, Faculty of Education University of Cambridge, UK. P. 31.

⁽²³⁾ UNESCO, 2013, "Global Citizenship Education: An emerging perspective, p. 2- 3.

الجديدة التي تساعده في حياته وتحل له مشاكله ويستطيع التمييز بين الأفكار التي تبني خبراته في الحياة وتطورها دون الأفكار التي تمس ثوابت العقيدة وتقاليد مجتمعه.

وتهدف التربية على المواطنة أيضًا إلى غرس قيمة المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية وتحمل المسؤولية عن طريق التمثيل السليم في الهيئات النيابية بدايةً بممارسة حقه في انتخابها وانتهاءً باستعمال حقه في تمثيل باقي أفراد مجتمعه في تكوينها والقدرة على إصدار وتشريع قوانين تتماشى مع تغيرات العصر وتقدمه. وكذلك خلق مواطن يؤمن بضرورة التعايش بين الدول والحد من الصراعات سواءً على مستوى الأفراد أو المجتمعات أو الدول، ويعمل على إنهاء هذه الصراعات ومد جسور التعاون الدولي في جميع المجالات التي تقوي العلاقات بين مجتمعات متعاونة لا مجتمعات متناحرة.

وكل هذه الصفات لا يمكن أن تلصق بالمواطن لصقًا، فمن السهل نزعها، ولكن تقوم التربية على المواطنة بغرسها غرسًا متجذرًا في كيان الفرد بحيث تكون مكونًا من مكوناته المعنوية التي لا يؤثر في حدث أو زمن، وهذا فضل التربية على المواطنة على غيرها من الوسائل.

ولكن كيف تكون التربية على المواطنة؟ وما وسائلها الحديثة؟

• وسائل التربية على المواطنة:

يلجأ خبراء التربية كل يوم إلى تطوير وسائل تقليدية وخلق وسائل جديدة قادرة على حل أصعب مشاكل المجتمع وزيادة رفاهته، ولا يخفى علينا أن الوسائل التقليدية هي: الأسرة والمدرسة والمجتمع، وقد ناب عن هذه الثلاث عامل جديد هام ألا وهو الفضاء الإلكتروني، ولا يخفى علينا مدى صعوبة التحكم في هذا الفضاء وما يحدث فيه، وسوف نتناول المدرسة (تتبعها الجامعة) ودورها في تربية المواطنة لدى الجيل الناشئ بوصفها أهم وسيلة تقليدية من وسائل التربية.

• دور المدرسة في التربية على المواطنة:

تعد المدرسة من أهم الوحدات الاجتماعية التي تمتلك بيئة حاضنة للفرد في حياته، ولها دور حيوي في عملية التنشئة بوجه عام، وهي أول خطوة لاكتساب خبرة

اجتماعية واسعة بعد الأسرة النواة، وتأخذ المدرسة على عاتقها غرس المعارف ومعها القيم العامة في كل نواحي الحياة، اجتماعية وثقافية وسياسية وسلوكية وغيرها^(٢٤). وهناك عدة أسباب تجعل المدرسة تتبوأ المكانة الأولى في التربية على المواطنة الفعالة، أهمها:

- ١- تعد المدرسة وحدة اجتماعية وبيئة ثقافية لها خواصها ووسائلها وأهدافها التي وُضعت لتكون صورة مصغرة من خواص وقوانين مجتمعها، فهي جزء منه ومنه تستمد قيمها وإليه يرجع نتائجها.
- ٢- المناهج التي تدرس فيها عامة لكل طالب علم وبذلك تكون أداة لتحقيق اندماج مجتمعي وتواصل فكري بين قرناء متساوين.
- ٣- تتميز المدرسة أيضًا بأنها المكان الذي يقضي فيه الفرد وقتًا طويلاً على مستوى اليوم الدراسي أو العام كله أو العمر بأكمله، وهذا ما يجعل الفرد يتأثر بكل قيم هذا المكان سواء سلبية أو إيجابية.
- ٤- تعد المدرسة الأداة المضمونة والوسيلة الفعالة التي تستطيع السلطة السياسية أو غيرها من غرس أو تعديل أو تغيير سلوك الفرد في هذه المرحلة^(٢٥). وتتميز المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية بأن لديها وسائل فعالة في التربية على المواطنة، ومن هذه الوسائل:
- ١- التدريس المبكر لمبادئ التربية على المواطنة عبر المناهج التعليمية، حيث يكون الفرد مرناً قابلاً للاستيعاب، فتتوطن هذه المبادئ في شخصيته وتلازمه طوال حياته.
- ٢- يقوم المتخصصون التربويون من خلالها بعرض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنظام الاجتماعي - السياسي القائم، وكذلك القيام برحلات ميدانية وإقامة ورش عمل وبرامج خاصة حول قضايا الوطن التي تفسر المبادئ الوطنية وتغرسها في نفس الفرد.

(٢٤) د. سعيد إسماعيل علي: رؤية سياسية للتعليم، القاهرة، دار عالم الكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ص ٥.

(٢٥) د. سعيد إسماعيل علي: المرجع السابق، ص ١٢٧.

٣- قيام الفرد منذ الصغر بدور إيجابي وفعال في تطبيق المبادئ الديمقراطية ومناقشتها داخل المدرسة واتخاذ بعض القرارات التي تهم الحياة المدرسية؛ الأمر الذي يكسبه ملكة التفكير الناقد واحترام آراء الآخرين، وكذلك عبر القيام بعملية التصويت والانتخاب حيال أي تغيير يتم داخل المدرسة، فتجعله جزءاً من عملية صناعة القرار مهما كان بسيطاً فيصبح على علم بمبادئ الديمقراطية وكيفية ممارستها.

٤- تشجيع الفرد على الاشتراك في العمل التطوعي مع مؤسسات المجتمع الوطني لإبراز دور الجمعيات، بحيث يكون هناك تعاون بينهما وبين المدرسة لانخراط الطالب في العمل التطوعي، فتدخل ضمن شخصيته سلوكية المساعدة وخدمة الآخر دون مقابل.

٥- تنظيم مشاريع سياسية واجتماعية واقتصادية في البيئة الوطنية وتشجيع الطلاب على المشاركة فيها، وهي مسئولية الدولة، حيث تقوم بإنشاء جمعيات تمارس نشاطات جديدة ضمن أنشطة المدرسة التقليدية بهدف تنشئة الفرد على روح المبادرة والعمل الجماعي للمصلحة العامة.

٦- تفعيل عمل الأندية الثقافية والرياضية والاجتماعية ... إلخ بهدف ترسيخ السلوك المدني حول ثقافة المواطنة والتربية على حقوق الإنسان^(٢٦).

• التربية على المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي:

لا بد في هذا الجزء من البحث أن نعطي لمحة عن جهود الدول الست في تكريس مبدأ المواطنة باختصار، وذلك من خلال بيانات وإحصاءات كتاب صادر عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المسيرة والإنجاز، ٢٠١٩ وذلك في النواحي الآتية:

شُكِّلَ مجلس مشترك يجمع ست دول خليجية هي السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان والإمارات، وذلك في ٢٥ مايو ١٩٨١؛ لإنشاء إطار واحد في شتى مجالات الحياة كالمجالات السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية والاقتصادية ومجالات إنسانية وبيئية والتعاون القضائي والتعاون الإقليمي والدولي.

(٢٦) د. علي نجيب عواد: التربية على المواطنة والانتماء وثقافة الحوار، ندوة جامعة نايف للعلوم الأمنية، ١٧- ١٩ نوفمبر، ٢٠١٥، ص ٥.

والمجلس بهذه الصورة يعبر عن أسمى صور المواطنة على المستوى الداخلي للدولة والإقليمي للدول مجتمعة، فقد اتخذت هيئة المجلس خطوات جادة في توحيد سبل الحياة للدول مجتمعة وتبادل الخبرات ومجابهة المشكلات أيًا كان نوعها ومصدرها.

وعلى مستوى الهيئات التربوية اتخذ المجلس عدة خطوات، من أهمها:

- ١- تبني هيئات كانت قد أنشئت قبل تشكيل المجلس مثل مكتب التربية العربي الخاص بالتعليم لدول الخليج الذي أنشئ قبل المجلس بست سنوات عام ١٩٧٥.
- ٢- إطلاق مبادرة تنظيم العمل التربوي المشترك في مجال التعليم الحالي تحت مظلة المجلس في مارس عام ١٩٨٦، وقد اتخذت خطوات مهمة لمسيرة التعاون والتكامل بين دول المجلس، ومن أهمها:
 - أولويات العمل المشترك للتعليم العالي والجامعي.
 - مساواة الطلاب في القبول والمعاملة.
 - تنسيق الجهود في مجال البحث العلمي.
 - تعريب التعليم العالي.
 - تعميق توجهات المجلس نحو التكامل والوحدة والأنشطة واللقاءات الطلابية المشتركة^(٢٧).

وبعد تطوير صور العمل المشترك في المؤسسات التربوية توصلت أمانات لجان العمل المشترك إلى التنسيق والتعاون في عدة مجالات تمثلت في:

- المناهج وطرق التدريس وتبادل الخبرات والإمكانات.
- البحوث العلمية المشتركة وتنظيم المؤتمرات العلمية وورش العمل.
- تطوير كفاءة وأداء أعضاء هيئة التدريس.
- إنشاء قاعدة للمعلومات "بوابة الخليج للبحث العلمي".
- التعليم عن بُعد والاستخدامات الحديثة للتقنية.
- إنشاء جائزة التميز في تصميم وتطوير المقررات الإلكترونية.

^(٢٧) لمزيد من التفصيل انظر: الكتاب الدوري للمجلس: المسيرة والإنجاز، الطبعة التاسعة، ٢٠١٥، ص ٢٠٣ وما بعدها.

- جائزة للتميز والإبداع في رعاية حقوق الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- جائزة أمانة مجلس التعاون لطلاب كلية الهندسة^(٢٨).

ورغم أن ظاهر هذه الإنجازات بعيد عن مفهوم المواطنة إلا أن حقيقتها هي الصورة المثلى لكيفية تطبيق مواطنة فعالة في عدة دول مجتمعة، ويسهل على خبراء المواطنة تطبيق كل طموحاتهم من خلال هذه الكيانات.

• المواطنة في الهيئات التربوية لدول مجلس التعاون الخليجي:

تبنت دول الخليج الست دون استثناء التربية على المواطنة بمفهومها الحديث وخطت - جميعها - خطوات سباقة في هذا المضمار، وهذا ما سوف نستعرضه في المملكة العربية السعودية من الناحية النظرية ثم نستعرض نتائج بعض البحوث التطبيقية على بعض هذه الدول ومدى تطبيق مفهوم التربية على المواطنة بمعناها الحديث وبعض المعوقات التي يجب مواجهتها ومحاولة علاجها.

تعد المملكة إحدى الدول التي اهتمت بتربية النشء على المواطنة، وهذا يتضح من سرد سياسة التعليم في دستورها، فقد نص على الآتي:

- تربية المواطن ليكون لبنة صالحة في بناء أمته وليشعر بمسئوليته لخدمة بلاده والدفاع عنها.
- تزويد المواطن بالقدر المناسب من المعلومات الثقافية والخبرات المختلفة التي تجعل منه عضواً عاملاً في المجتمع.
- تنمية إحساس الطلاب بمشكلات المجتمع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وإعدادهم للإسهام في حلها.
- تأكيد كرامة الفرد وتوفير الفرص المناسبة لتنمية قدراته حتى يستطيع المساهمة في نهضة الأمة.

ومن ناحية تطوير المقررات الدراسية تبدأ مقررات التاريخ من الصف الرابع الابتدائي، تعطي للطالب فكرة عن تاريخ وطنه ومواقف قادته الإصلاحية والبطولية، وكذلك مقررات الجغرافيا التي توضح للطالب موقع وطنه ومناخه وتضاريسه وحدوده والأماكن التاريخية والسياحية وغيرها مما يزيد الطالب من تعلقه بوطنه وحب له.

(٢٨) انظر: المرجع السابق، ص ٢١٩.

وقد كانت المرة الأولى لتدريس مادة التربية على المواطنة عام ١٣٤٨هـ - تحت مسمى "الأخلاق والتربية الوطنية" في المرحلة الابتدائية التي كانت تشمل كل المراحل الحديثة الآن، ثم عُدِّل اسمها إلى "المعلومات المدنية" في عام ١٣٥٥هـ -، ورأى التربويون أن التربية الوطنية لا يجب أن يقتصر تدريسها على مادة واحدة وإنما يجب تحقيق معناها عن طريق جميع المواد الدراسية وكذلك النظام المدرسي والمؤسسات الأخرى، فحذفت وهكذا غابت التربية الوطنية كمادة مستقلة حتى عام ١٤٠٥هـ - فعادت مرة أخرى مع تطوير التعليم الثانوي، يدرسها جميع الطلاب من الصف الرابع الابتدائي حتى الثالث الثانوي.

وبعد إلغاء التعليم الثانوي المطور عام ١٤١١هـ - ألغيت معه مادة التربية الوطنية ثم عادت من جديد عام ١٤١٧هـ - كمادة مستقلة تدرس في جميع مراحل التعليم العام، وقد حرصت وزارة التعليم في المملكة في القرار رقم ٦١١ على أن "يسند تدريس مادة التربية الوطنية إلى المدرسين السعوديين الذين تبدو عليهم أمارات الاستعداد والحماسة والقدرة على القيام بهذه المسؤولية ويبدون فهماً واضحاً لها"^(٢٩). والمملكة نموذج للخمسة دول الأخرى في تطوير طرق تربية المواطنة، وكانت باكورة ذلك في اتحاد إقليمي تمثل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو بدوره يقوم بقفزات رياضية في تعزيز قيم المواطنة على أصعدة كثيرة، هذا ما تثبته الإحصاءات والدراسات، وسوف نستعرض نماذج تطبيقية على طرق تطبيق المواطنة:

- **الدراسة الأولى:** للباحثة فاطمة عايض فواز السلمي بعنوان "تنمية المواطنة لدى الشباب السعودي في ظل التحديات المعاصرة من وجهة نظر منسوبي كلية الملك فهد الأمنية" عام ٢٠١٦^(٣٠)، حيث أجريت الدراسة على ٦٨ أكاديمياً حصلت منهم على ٦٠ استبانة أدخلت إلى المعالجة الإحصائية و٨ أعضاء منهم امتنعوا عن الاستجابة، وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

(٢٩) سالم علي القحطاني: التربية الوطنية، مفهومها، أهدافها، تدريسها، مكتب التربية العربي لدول

الخليج، رسالة الخليج العربي، ع ٦٦، ١٩٩٨، ص ٣١.

(٣٠) انظر: مجلة عالم التربية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦، ص ١٦ / ع ٥٣.

١- غياب الشباب عن المشاركة في اللقاءات والندوات التي تعزز وتنمي قيم المواطنة.

٢- عدم تفعيل الشباب لقيم المواطنة بسبب المعوقات التي يجدونها عند ممارسة الأعمال التطوعية وعند المشاركة في المناسبات الاجتماعية والوطنية.

٣- جهل الشباب بالحقوق والواجبات المطلوبة منه تجاه الوطن باعتباره فرد من أفراد المجتمع.

٤- إخفاق المؤسسات التعليمية في دورها تجاه الشباب وحاجتها للتعرف على أساليب التعامل مع الشباب.

٥- هناك صراع يواجهه الشباب بين قيمه الأصيلة وبين القيم الجديدة التي صاحبت المتغيرات المستحدثة.

٦- معظم الشباب يعتمد على القنوات الفضائية والشبكة العنكبوتية كمصادر للثقافة السياسية.

• **الدراسة الثانية:** للباحثين سيف المعمري وفهد المسروري بعنوان: "دور معلمي الدراسات الاجتماعية في تعزيز أبعاد المواطنة من وجهة نظر طلبتهم في محافظة جنوب الشرقية بسلطنة عمان"، يونيو، ٢٠١٦^(٣١).

أعد الباحثان استبانة مكونة من ٣٠ عبارة موزعة على أربعة أبعاد، هي: الحقوق والواجبات، الهوية الوطنية، الانتماء، المشاركة، وبعد التأكد من صدق الأداة وثباتها تم تطبيقها على عينة الدراسة المكونة من ٥٠٠ طالب وطالبة من مدارس التعليم الأساسي والتعليم ما بعد الأساسي بمحافظة الشرقية بسلطنة عمان.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور معلمي الدراسات الاجتماعية في تعزيز أبعاد المواطنة لدى طلبتهم في محافظة جنوب الشرقية بسلطنة عمان جاءت بدرجة متوسطة في إجمالي مجالات الدراسة، وهي نتيجة ربما لا تعكس أهمية دور معلمي الدراسات الاجتماعية في تعزيز أبعاد المواطنة التي كما أوضحت الأدبيات التي سبق الإشارة إليها في مقدمة الدراسة

(٣١) انظر: المجلة التربوية، الكويت، مجلد ٣٠، عدد ١١٩، يونيو، ٢٠١٦.

(عبيدات ٢٠٠٢، الفتلاوي ٢٠٠٤، أبو سنيينة ٢٠٠٧، المنوفي ٢٠٠٧) أنها تعتبر الأكثر قدرة على تعزيز أبعاد المواطنة نظراً لطبيعة محتواها الذي يركز على الجوانب التاريخية والسياسية والثقافية للمجتمع، كما أن هذه النتيجة لا تتناسب مع الجهود المبذولة من قِبَل النظام التعليمي في سلطنة عمان، والمتمثل في قيام وزارة التربية والتعليم بالعديد من الأنشطة والمسابقات الإثرائية التي تهدف إلى تعزيز قيم المواطنة كمسابقة "المحافظة على النظافة والصحة في البيئة المدرسية".

• **الدراسة الثالثة:** للباحث حمود خطاب سويدان العنزي بعنوان: "دور التعليم الجامعي في دعم وتنمية قيم المواطنة في دولة الكويت"^(٣٢)، رصد الباحث فيه البيئة الجامعية وعلاقة أعضاء هيئة التدريس بالطلبة، ووقف على مجموعة من السلبيات، منها معاناة جامعة الكويت من غياب كبير للحريات الأكاديمية والممارسات الديمقراطية، حيث يسيطر على الجو الجامعي رائحة العنصرية والطائفية والطفولة السياسية.

ولقد تأخر وجود هذه السلبيات بفضل دراسات ميدانية أظهر بعضها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين لصالح الإناث، حيث تمثل الجامعة نافذة المرأة نحو الحرية والإحساس بالوجود الإنساني.

وعلى هذا النحو فإن الأنشطة الطلابية كذلك دورها مخفق وسلب في تحقيق أهدافها، وفي سياق هذا القصور تعاني المقررات الدراسية من وجود فجوة بين أهدافها وأهداف المجتمع وعدم مساهمتها لأهداف المجتمع المدني.

كذلك غياب أساليب التدريس التي تعتمد على التعلم الذاتي، أيضاً قصورها في تأدية رسالتها في بناء الوعي الديمقراطي، وتلك الأوضاع السائدة في جامعة الكويت بسلبياتها وقفت عائقاً في تحقيق مناخ صحي للجامعة يسمح لها ببلوغ هدف تنمية المواطنة الصحيحة.

ويرصد الباحث سيف المعمري في دراسة له بعنوان: "التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الواقع والتحديات" يرصد بعض سلبيات

(٣٢) انظر: مجلة مستقبل التربية العربية، مصر، مجلد ٢٢، عدد ٩٥، يوليو ٢٠١٥.

التربية على المواطنة في بعض هذه الدول، كان أولها: مملكة البحرين، فيقول: "على الرغم من مرور عقد من بدء الإصلاح السياسي وما تبعه من تطوير تربوي، فإن هناك شعورًا بضعف إعداد الطلبة البحرينيين لأدوار المواطنة، فالأحداث الداخلية التي شهدتها مملكة البحرين خلال شهر فبراير ٢٠١١ ربما تقدم مؤشرات مهمة حول حالة المواطنة، وحيث فسرت هذه الأحداث بأنها نتيجة للنظام التعليمي الذي لم ينجح في بناء مهارات التفكير الناقد التي تجعل الطلبة قادرين على اتخاذ قراراتهم باستقلالية بدلاً من الانقياد دون وعي لدعوات تؤدي إلى تقسيم المجتمع وتضييع الجهود الموجهة للتنمية والبناء^(٣٣).

وفي دولة الإمارات تحظى المواطنة والهوية بأهمية كبيرة في النظام التربوي، إلا أن المواد التي تتحمل مسئولية الإعداد للمواطنة مثل الدراسات الاجتماعية تركز على نقل المعرفة بدلاً من بنائها لدى المتعلم من خلال تزويده بفرص للتعلم من خلال تزويده بفرص للتعلم التعاوني والبحث والاكتشاف، إضافة إلى محدودية الزمن المخصص لهذه المواد في الخطة الدراسية وتركيزها على جوانب محددة عن مفهوم المواطنة^(٣٤).

ونختم هذا الفصل بعد أن استعرضنا واقع التربية على المواطنة بالنتائج التي توصل لها الباحث سيف المعمري من خلال دراسة قيمة عن تربية المواطنة في دول الخليج العربية، يقول عن السلبات بوجه عام:

- أولاً: لا يزال مفهوم المواطنة الذي يُضمّن داخل المناهج المدرسية بعيداً عن المفهوم الحديث الذي يسعى إلى بناء مواطنين بمهارات تؤهلهم للمشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم وتتيح لهم معرفة الدولة وأنظمتها وقوانينها ودورهم في تشكيلها، فالمضامين الموجودة في المناهج الحالية تركز على جوانب تاريخية وجغرافية فقط، يتم تلقينها للطلبة؛ الأمر الذي لا يساعد على تكوين شعور حقيقي

(٣٣) سيف المعمري: التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الواقع والتحديات، ص ٥٢.

(٣٤) السابق: ص ٥٣.

بالمواطنة التي تدفع إلى المشاركة وتعمق الانتماء وتعطي فرصاً لصقل هذه المهارات وممارستها في الحياة المدرسية، فالهدف هو تكوين مواطن موالٍ دون وعي بدلاً من تكوين مواطن مسئول وواعٍ.

- ثانيًا: لا تزال التربية من أجل المواطنة تهدف إلى بناء شعور وطني رمزي قائم على ترديد بعض الأغاني الوطنية، بدلاً من أن تركز على الدستور والفضائل الأخلاقية والقيم الدينية وحقوق الإنسان والمواطنة وحرية التعبير، وغيرها من الجوانب التي تُعرف بها الدولة المدنية التي تقوم على مبدأ المواطنة.

- ثالثًا: لا تعتبر المواطنة اليوم هدفًا أساسيًا للأنظمة التربوية، بل هي مجرد مادة دراسية كالدراسات الاجتماعية أو التربية الوطنية لا تقدم للطلبة إلا المعرفة النظرية التي تتضمن حقائق تاريخية وجغرافية لا تساعدهم على تنمية مشاعر الانتماء من خلال القيام بأنشطة داخل المدرسة وخارجها لخدمة المجتمع ولتعميق مفهوم المشاركة والإنتاج بدلاً من الاتكالية والاستهلاك^(٣٥).

فإذا كانت هذه سلبيات تتصل بالمواطنة على وجه الخصوص، فهل لهذه السلبيات علاقة بالواقع المحلي أم بالمجتمع الدولي؟ هذا ما سوف نعالجه في الفصل القادم بعنوان "التحديات المعاصرة أمام تعزيز قيم المواطنة".

^(٣٥) انظر: التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الواقع والتحديات، سيف المعمرى، ص ٥٤.

الفصل الرابع

التحديات المعاصرة أمام تعزيز قيم المواطنة وكيفية التغلب عليها

تعد أي مشكلة تواجهنا في سبيل تحقيق أهدافنا تحدياً، يجب دراسته وفهمه والعمل على قهره والتغلب عليه، ومن هذا المنطلق تواجه المواطنة بمفهومها الواسع عدة تحديات، منها التقليدي ومنها المعاصر، استطعنا أن نتغلب على بعضها ونحاول التغلب ما بقي، فما هي التحديات التقليدية وما المعاصرة؟

تتمثل التحديات التقليدية في الآتي:

١- تغلب لغة أجنبية على أروقة الدراسة في الجامعات والمدارس الخاصة، وانزواء اللغة القومية اللغة الأم اللغة العربية على حساب هذا الغزو، تبنت معظم الجامعات الخليجية مناهج أجنبية في سبيل تطوير المنظومة التعليمية داخل بلادها وبالتالي استوردت كل منهج بلغة أهله، حيث تعد اللغة واحدة من أهم أدوات دعم القومية والأكثر تأثيراً وارتباطاً بواقع حياة الفرد في علاقاته بالمجتمع ومتغيراته وتحدياته ومشكلاته، وما تحدثه اللغة المستوردة من فصل ثقافة الأفراد في المجتمع كفيل بأن يمس المواطنة في مقتل، فيجب أن تعدل المناهج التعليمية حتى تكون وثيقة الصلة بحياة الأفراد ودعم السلوكيات المرغوبة^(٣٦).

٢- صغر حجم الدولة:

إذا كان حجم الدولة صغيراً فإن أي شخص يمكنه أن يصل إلى وزير أو الحاكم من خلال أقارب أو معارف أو أصدقاء، وكذلك المتقاضون أمام القاضي فهم إما جيران أو يعرفون جيراناً، وإما أقرباء أو من القرية نفسها، فكيف يمكن تطبيق القانون دون أن يكسب هذا القاضي عداوة الناس!!

هذا فضلاً عن أن الوزارات تسيطر على معظم جوانب الحكم ولا تزال تخضع لهيمنة نظم إدارة سلطوية تغيب عنها الشفافية والمساءلة ومشاركة الفرقاء المعنيين،

^(٣٦) شافي المحبوب: تحليل محتوى كتب اللغة العربية بالمرحلة الثانوية بدولة الكويت في ضوء مفاهيم حقوق الإنسان، ٢٠٠٩، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، ص ٢٠٧ - ٢٤١.

وهذا بدوره يجعل تطوير مفهوم المواطنة الشامل والكامل صعب في ظل مجابهة دولة بحجم القبيلة^(٣٧).

٣- الاقتصاد الخليجي نموذج واضح للاقتصاد الريعي:

ويُعرف هذا النوع من الاقتصاد بأن الدولة التي تعتمد على الريع (الدخل) الخارجي في معظم إنتاجها القومي هي من الدول التي تسمى بالدولة الريعية، وفيها يؤول الريع (الدخل) الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدودة تُعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان، وهكذا نجد أن فكرة الدولة الريعية تقتضي التفرقة من ناحية بين الأقلية والأغلبية^(٣٨).

وهذا النوع من الاقتصاد يخلق قيماً وسلوكاً وممارسة تتعارض مع التوزيع العادل للثروة وبالتالي كلما تم توزيع الثروة الوطنية بشكل عادل ومنصف على عموم الشعب والمناطق من حيث التنمية والخدمات والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، كلما أصبحت الدائرة الوطنية من ضمن الدوائر الأخرى هي القوية والقائدة للمجتمع، وأصبحت الأقليات أو الطوائف الأخرى بمثابة غنى وتتنوع ثقافي وفكري وديني تعزز الدائرة الوطنية والقومية، وهو مبدأ أصيل من مبادئ المواطنة الحقة.

وبعد، فهذه نماذج قليلة مختصرة لبعض التحديات التقليدية في المجتمع الخليجي إلا أن العصر الحديث قد شهد ثورة على عدة جبهات أدت إلى ظهور تحديات جديدة تؤثر بشكل خطير على تماسك هذه المجتمعات وتضع عوامل التفرقة والانحياز داخل جناباتها، فكان لا بد أن نحصرها ونلقي الضوء عليها بشيء من التفصيل ثم نحاول جاهدين أن نقدم بعض المقترحات لكيفية التغلب عليها.

• التحديات المعاصرة أمام تعزيز قيم المواطنة:

يُعد العصر الحديث عصر التقلبات الجذرية في كل مناحي الحياة، فبين عشية وضحاها يطرأ على المجتمعات متغيرات تهزها هزاً بل ربما تطيح بها كلية، وهي تقلبات لا تنقطع، ودول الخليج العربية وغيرها من دول الشرق الأوسط في بؤرة هذه

^(٣٧) انظر: منشورات منظمة اليونسكو: التربية على المواطنة العالمية، إطار توجيهي للدول العربية،

بيروت، ٢٠١٤، ص ٩.

^(٣٨) د. حازم الببلاوي: الدولة الريعية في الوطن العربي، دار الكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٢.

التقلبات، ولذلك ما كان بالأمس القريب معنا يصبح اليوم من الماضي، وبالتالي يؤثر هذا على كيان المجتمع المحلي ككل، وقد طرأ على المجتمع الخليجي عدة تحديات معاصرة كبرى لها أثر عظيم في بنية وهوية هذه المجتمعات من أهمها الثورة التكنولوجية وما تبعها من ظهور أيديولوجيات مستحدثة كالعولمة ثم الإرهاب والطائفية، وهي لا شك تحديات يجب على القائمين على هذه الدول الإسراع في اتخاذ تدابير وحلول سريعة وجذرية حتى تحافظ على وجودها لا على هويتها فحسب، وسوف نتناول كل تحد على حدة بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: الثورة التكنولوجية الحديثة:

تتنافس الشركات متعددة الجنسيات في العالم إلى تقديم أحدث وسائل الاتصال كل يوم من خلال تطوير أجهزة الهواتف النقالة التي أصبحت في يد كل إنسان مهما صغر سنه أو اختلف نوعه.

هذه الثورة أصبحت هي المتحكم الرئيسي بل الأول في إحداث تغييرات هائلة في أنماط التفكير والمعيشة وطرق الحياة المختلفة، وفتحت السماوات وحدود الدول لا أمام الكبار فقط بل الصغار أيضاً للتواصل مع من يريدون والحصول على ما يرغبون، هذا بلا شك يكون له تأثير على معتقدات الفرد وقناعاته وصارت أدوات الاتصال تعمل بكل قواها لغرس قيم معينة وتوجيه أفكار الناس وجهات محددة.

وبلغت أدوات الاتصال حدًا من الخطورة وبلغ من سلبياتها أنها ربما تكون عصيّة على الحل، ومن هذه المخاطر:

١- ضعف الأمان والخصوصية في الجوانب الاجتماعية والبيانات الرسمية المنشورة على هذه الشبكة.

٢- انتحال صفة الغير عند التعامل مع منتسبي هذه المواقع؛ الأمر الذي سبب مخاطر اجتماعية هائلة.

٣- التلوث الثقافي وانهيار النظام الاجتماعي عند تبادل المعلومات.

٤- مشكلات الصحة وسوء التكيف الاجتماعي والنفسي بسبب الإسراف في استخدامها.

٥- ضعف التواصل الاجتماعي المباشر بين المتعاملين معها.

- ٦- وسيلة سهلة لانتشار العنف الفكري وتبادل الأفكار الإرهابية.
- ٧- الإباحية في عرض صفحات لا تتناسب مع القيم والتقاليد الوطنية^(٣٩).
- ويمكن إذا أؤكلنا الأمر إلى أهل الخبرة والتخصص أن يحول هذه السلبيات إلى إيجابيات وأن يكون لوسائل الاتصال الاجتماعي دور مهم في خلق:
- ١ - غايات دينية وأخلاقية:
- وتتحقق هذه الغايات من خلال المناهج الدراسية والأنشطة المتنوعة للدعوة الجادة الحققة وتبادل النصيحة.
- ٢ - غايات تعليمية:
- وتتضح هذه الغايات من خلال تبادل الأفكار والمواد التعليمية وتبادل الأخبار والمعلومات والخبرات.
- ٣ - غايات تجارية:
- وذلك من خلال التسويق الواسع والإعلان والترويج للبرامج التنموية والأكاديمية، وكذلك الإدارية والأنشطة وغيرها.
- ٤ - غايات سياسية:
- من خلال الدعاية والتوجيه، وقد ظهر ذلك في العالم العربي من انتقال شرارة ثورات الربيع العربي عبر مواقع التواصل الإلكتروني كالفيسبوك وتويتر وغيرها.
- ٥ - غايات ترفيهية:
- مثل تبادل الصور ومقاطع الفيديو والموسيقى وما إلى ذلك.
- ٦ - غايات أدبية:
- من خلال تبادل الكتابات الأدبية شعرية ونثرية وتبادل الآراء حولها.
- ٧ - غايات نفسية اجتماعية:
- خروجًا من العزلة وسعيًا إلى بناء علاقات اجتماعية تشبع حاجات البشر بوصفهم كائنات اجتماعية^(٤٠).

^(٣٩) عبد اللطيف محمود محمد: التعليم والمواطنة في المجتمعات الشبكية، ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ نموذجًا، مجلة الطفولة والتنمية، ١٨ (٥)، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢٠١١، ص ٢٥٠.

ثانياً: العولمة

يمكن تعريف العولمة بأنها قيم حضارية جديدة لثقافة أنموذج حضاري متفوق على غيره من النماذج، يقوم بتوحيد هذه الثقافات ليعممها على مستوى العالم، تصبح هذه الثقافة هي المسيطرة والمهيمنة على غيرها.

والعولمة بالمفهوم والترجمة العربية هي الأقرب للكلمة الفرنسية (mondialisation) منها للكلمة الإنجليزية (Globalization) التي تعني الكوكبية... وتعني حصر المفهوم في العلاقة والتفاعل بين المجتمع الإنساني والفضاء الأرضي أو الكوني، وما ينتج عنها من اهتمامات متعلقة بالطبيعة، الاحتباس الحراري، التنمية المستدامة، إدارة الثروات بكافة مصادرها ومعانيها^(٤١).

سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن انتهت الحرب الباردة إلى مزيد من السيطرة على القوى العالمية بعد أن القطب الأوحده، ورأى سياسيوها أن السيطرة العسكرية لم تعد تناسب العصر، خاصة وأنها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، ويساعدها في ذلك أن نظامها الرأسمالي يسمح بتغول شركات عملاقة وسيطرتها على اقتصاديات دول وعبرها لحدود دولتها إلى دول أخرى، ومن هنا رأت أمريكا أن شركاتها العملاقة أصبحت عابرة للقارات، فعملت على إصدار قوانين تفتح لتلك الشركات أبواب الدول والقوميات، وظهر ما يسمى بالاقتصاد الكوني.

ومن هنا أصبح دور الحكومات المحلية أن تسهل دخول السلع لتلك الشركات، ومن ثم دخول ثقافات جديدة وقيم فضفاضة بغض النظر عن التكاليف الاجتماعية والتغيرات العرقية.

وهذا التنافس بين المواطنة المحلية والثقافة العالمية كان الانتصار دائماً للثانية؛ لأنها أنموذج حضاري متفوق على أي نموذج آخر، والمواطن العالمي توجهه قيم النزعة الاستهلاكية للسلع وليست القيم الديمقراطية^(٤٢).

(40) (Boyd., and Ellison, N. 2007: Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship, Journal of Computer – Mediated Communication, 13 (1) 210 – 230).

(٤١) د. فارس مطر الوقيان: المواطنة، ماهيتها، ومعضلاتها ومقارباتها في ثقافتنا العامة، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، نوفمبر، ٢٠١٥، ص ٢١.

(42) (Ohmae, Kenichim: the Borderless world, New York, 1991, p. 5).

واختلف المنظرون حول مدى توافق العولمة مع المواطنة أو اختلافها، فكنشي أوماي يرى (KenichimOhmae) أن جوهر مواطنة الدولة القومية يخضع للتغير بفعل قوى العولمة التي لا تقاوم، فقد فرضت قوى العولمة تعديلات كثيرة على أنماط المواطنة.

ويرى روبرت ريش (Robert B. Reich) أنه من المؤكد أن الدولة القومية ما زالت هي المرجعية الوحيدة للمواطنة، ومن المحتمل أن تبقى كذلك، وأن المواطنة العالمية يتم تأسيسها استناداً إلى حقائق عالم يتشكل من الدول القومية، فالدولة القومية ما زالت هي الإطار الأكثر إقناعاً للمواطنة الديمقراطية حتى على الرغم من الضغوط العالمية التي تدفع إلى التغيير في هذا المجال^(٤٣).

فما المخرج إذا كانت العولمة هي المسيطرة؟ وهل يمكن أن تذوب القيم الوطنية الأصيلة مع سيل القيم المستوردة مع السلع؟

هناك من يرى أن الأمثلة كثيرة لبلدان شهدت نهضة وحداثة رائعة، مثل اليابان والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، أليس لهذه البلدان أديان تعتنقها وموروث ثقافي تعتر به؟! إشكاليتنا الكبرى تكمن باعتقادنا أننا الوحيدون الذين لديهم دين وقيم وعادات وتقاليد وإرث ثقافي وحضارة تاريخية.

هناك فرق بين اعتزازنا بهويتنا وثقتنا بعظمة هذه الحضارة وبين تمكننا من التعايش مع الثقافات الأخرى دون خوف، فالممانعة والمقاومة للثقافات القادمة لنا دليل على أن ثقافتنا لا تقف على أرضية صلبة وأنها واهنة وضعيفة وعاجزة لتكون أنموذج يمكن المراهنة عليه^(٤٤).

واعتقد أن الحفاظ على ثوابتنا - وهي بلا شك لا تتعارض مع أي قيمة حضارية راقية - سوف يكون المخرج من هذه الأزمة.

ثالثاً: الإرهاب

الإرهاب ظاهرة اجتماعية تتصل بالمجتمعات اتصالاً مباشراً وتهده من داخله وتدخل الرعب والفرع في نفوس أبنائه، تكمن خطورته في أنه غير مرئي بل يخفي

⁽⁴³⁾ (Reich, Robert B. the work of nation, 1991, p. 8).

⁽⁴⁴⁾ انظر: د. فارس مطر الوقيان: المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣ وما بعدها.

عظام الرأس ويكمن بين الأفكار، فلا تستطيع التعامل معه ولا تشخيصه، فكيف يمكنك علاجه؟!

وكل مجتمع له ثوابت، بها يستطيع مكافأة المتوافق معها ومعاقبة المخالف؛ ولذلك لا تستطيع أن تعرف الإرهاب في صورته الدولية إلا بالرجوع إلى ثوابت هذه المجتمعات؛ لأنه في المقام الأول يهدد هذه الثوابت ويضربها في مقتل، على كل حال نستطيع أن نعرف الإرهاب بالاعتماد على عقيدتنا وقيمنا وأخلاقنا، فنقول أن الإرهاب هو: "العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان في دينه ودمه وعرضه وماله ونسله، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والرعب والترويع والقتل بغير حق، وما يتصل بذلك من صور الحُرابة وإخافة السبيل وقطع الطرق..."^(٤٥).

وقد حرم الإسلام الأذى بأي وسيلة كان، كبر حجمه أو صغر، وجعل قليله يدخل النار حتى ولو كان الإنسان يؤذي نفسه، فإذا تبول ولم يبرأ من بوله (ينظفه) كان ذلك أذى له ومدعاة لعذابه في قبره بعد مماته، فكيف لمن يروع الأمن ويقتل البريء ويقطع الطريق ويسلب الأموال وينتهك الأعراض، وليس لهؤلاء جزاء إلا قوله تعالى: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم)^(٤٦).

ومن مكامن خطورة هذه الظاهرة أيضاً أن دوافعها كثيرة ومتنوعة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- دوافع سياسية: مثل كبت وقمع السياسيين.
- دوافع اقتصادية: تتعلق بإنماء غير متوازن وفقر وممارسة الكيد والحقْد في حرمان وغبن بعض فئات المجتمع.
- دوافع نفسية: تتعلق بالأوضاع الاجتماعية من تفسخ اجتماعي متراكم وتفكك أسري وغياب المثل الصالح.

^(٤٥) تعريف مجمع الفقه الإسلامي من موقعه الإلكتروني: (<http://islamqa.info/ar/117724>).

^(٤٦) المائدة: ٣٣.

- **دوافع دينية:** إحياء معتقدات دينية قديمة وإعادة ترجمة مجدها وهيمنتها بقوة العنف.

- **دوافع شخصية:** تتعلق بهدف شخصي ضيق يتغذى بغياب المواطنة الصالحة والولاء للوطن الواحد^(٤٧).

ويفصل أحد الخبراء الأسباب التي ربما ينتج عنها العنف والفرقة بين أبناء المجتمع الواحد، وذلك في العشر سنوات الأخيرة:

١ - الجدل حول أولوية الرابطة الدينية على الوطنية:

تبعًا للسياسات المبنية على مصالح وطنية مقابل تلك المبنية على آراء فقهية.

٢ - **الجدل حول النموذج الديني القابل للتوائم مع حاجات الدولة ومصالح الجمهور في هذا العصر:**

وشهدنا في هذا الإطار انشقاقات واسعة في التيار الديني السلفي بين من يميل للتعاون مع الحكومة وبين من يعارض توجهاتها التحديثية، وتفرع عنه جدل حول وعاء السلطة (أو مكان الولاية الشرعية الواجبة الطاعة) هل هو الفقيه أم السياسي الحاكم؟

٣ - الجدل حول عدم التوازن والإنصاف في توزيع الثروة الوطنية:

عندما انخفض سعر البترول في الثمانينيات تفاقم مشكلة البطالة خاصة في المناطق النائية والريفية، فقد ظهر أنها مهمة، ويرجع ذلك إلى أن بعض المسؤولين السعوديين يحابون مناطق قبائلهم على حساب مناطق أخرى.

٤ - الجدل حول حقوق المرأة والأقليات:

وهي من المشكلات القديمة لكنها تفاقم في الثمانينيات على خلفية تصاعد المد الديني وما رافقه من تعصب ثم تفاقم النزعات القبلية في الفترة نفسها^(٤٨).

وربما يرجع سبب تنامي هذه الظاهرة إلى عاملين مهمين، هما:

^(٤٧) د. علي نجيب عواد: التربية على المواطنة والانتماء وثقافة الحوار، تجربة دولية في تعزيز قيم

المواطنة ومكافحة الإرهاب، ورقة عمل بجامعة نايف للعلوم الأمنية، نوفمبر، ٢٠١٥، ص ٩.

^(٤٨) د. يوسف توفيق: الوطن، الهوية الوطنية والمواطنة، تفصيح للإشكاليات، محاضرة في منتدى

د. راشد المبارك، الرياض، ٢ يناير، ٢٠١١.

١ - التعامل الأمني الخاطئ:

في آذار عام ١٩٩٦ عقدت قمة شرم الشيخ بمصر لمواجهة ما يسمى بظاهرة الإرهاب الدولي، شارك فيها كثير من الدول الإقليمية كالدول العربية وإسرائيل والدول الكبرى كأمريكا والاتحاد الأوروبي وتكمن الإشكالية الناتجة دائماً عن مثل هذه المؤتمرات أنها يغلب عليها الرؤية الأمنية، والبحث عن حلول أمنية لظاهرة اجتماعية سياسية معقدة تتداخل فيها الكثير من العوامل والأسباب، ومنذ ذلك التاريخ أدت هذه الحلول الأمنية العنيفة إلى مزيد من سفك الدماء وزيادة الصراع داخل مجتمعات كانت آمنة وأثرت بالسلب على الدول العربية وغيرها.

يقول أحد الخبراء: "ولقد تغلب منطق التجريم بشكل قاهر على منطق التقويم والتحليل، ومنذ الحادي عشر من أيلول وهم يكررون على مسامعنا أن الديمقراطيات وسائر المدافعين عن الحرية والتسامح سيواجهون الخطر الإرهابي للإسلام السياسي الأصولي"^(٤٩).

٢ - دفاع الدول الكبرى عن قوى الاستبداد في مواجهة الإرهاب:

تحاول هذه الدول جاهدة أن تحارب قوى إسلامية بحجة محاربة الإرهاب داخل بلادها وخارجها، يعاونها في ذلك العديد من قوى الاستبداد في هذه المنطقة؛ الأمر الذي دفع بعض هذه الجماعات إلى تبني خيار العنف والمواجهة المفتوحة مع الأنظمة السياسية السائدة.

ورفض هذه الجماعات للنموذج الغربي لا يعود إلى ديمقراطية هذا النموذج - كما تروج بعض الأقلام الغربية - وإنما لشعور هذه الجماعات الراديكالية العميق أن الدول الغربية هي الداعم الأمني والسياسي الأول لأنظمة الاحتكار والاستبداد التي تواجهها هذه الجماعات^(٥٠).

^(٤٩) فرانسوا بورغا: الإسلام السياسي في زمن القاعدة، ترجمة سحر سعيد، شركة قدس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٤.

^(٥٠) محمد محفوظ: الإسلام السياسي وضرورات التحول من الأصولية إلى المدنية، مقال على الشبكة الدولية للمعلومات.

ولا يمكن إيجاد حلول جذرية لهذه الظاهرة إلا بتطبيق الأسس العامة للمواطنة مثل المساواة والعدالة وغيرها، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية وجعل الخيار الأمني هو آخر الحلول وفي أضيق نطاق للتعامل مع هكذا ظاهرة.

رابعاً: الطائفية

تواجه دول الخليج الست دون استثناء موجة عاتية من رياح الطائفية، تكاد تقتلع هذه المجتمعات من جذورها، وذلك لتهاون هذه السياسات في معالجة هذه الظاهرة الجوهرية معالجة علمية قصيرة وطويلة الأمد، وأصبح هذا المرض المزمن صداداً دائماً لا ينقطع ويعمل على تفتيت وحدة هذه المجتمعات، وزادت خطورته في العقدين الأخيرين أن أصحاب مذهب طائفي واحد أصبحوا يسيطرون على دول بأكملها في شمال الجزيرة وعلى أجزاء من دول في جنوبها حتى تطور الصراع مع بعض هذه الطوائف إلى الصراع المسلح، وكأننا أمام دولة مستقلة وليس أمام أتباع مذهب طائفي.

وتكمن خطورة الانتماء لطائفة في مجتمعاتنا هذه أنه يناقض الانتماء للدولة التي يعيش فيها الفرد ويصبح عامل فرقة بدلاً من أن يكون عامل بناء وإثراء، وهو مناقض لمعنى المواطنة بمفهومها المعروف.

وقد ساهمت سياسات دولنا بشكل مباشر أو غير مباشر في إزكاء روح الطائفية؛ لأنها لم تأخذ الخطورة في بداياتها على محمل الجد وتعاملت معه بمنطق الإهمال والغفلة، ربما في بعض الدول عن غير قصد وفي بعضها الآخر عن قصد وتعمد، بالإضافة إلى التمييز الفج بين أبناء الطوائف في المجتمع الواحد، فمن كان من طائفتنا تمتع بكل الحقوق ومن كان من غيرها حرم من أبسطها وأصبح مصيره التهميش والإقصاء.

واتخذت بعض هذه الطوائف التي أصبحت مهمشة في مجتمعاتها أسلوباً تعددت أبعاد خطورته، وكان من سمات هذه الطوائف الآتي:

١ - العزلة والانكفاء على الذات:

تقوّعت بعض هذه الطوائف عن المحيط الاجتماعي والثقافي والوطني ردًا على سياسة التهميش التي تتبعها معهم الدولة وأصبحوا يعيشون في جزر منعزلة تكاد تنفجر في أي لحظة إذا ما استدعى الأمر ذلك، وكأنها قنابل موقوتة.

٢ - الخوف من التجديد:

وهي نتيجة للتهميش الذي تعاني منه هذه الطوائف، فأصبحت أي فكرة جديدة أو خطة لتطوير تقابل بالرفض والإهمال بسبب خوف هذه الطوائف على معتقداتها.

٣ - توسيع دائرة المقدسات:

تتخذ بعض هذه الطوائف هذا الأسلوب للدفاع عن معتقداتها الأساسية فتوسع دائرة المقدس لديها، وذلك لحماية المقدس الحقيقي لديها، وحتى لا يتمكن الطرف الغالب من التعدي المباشر على مقدساتها الحقيقية.

وما وصل الحال بنا في الفشل في إيجاد حلول جذرية لهذه الظاهرة إلا لأننا لا ندرس الظواهر دراسة علمية على يد الخبير المتمرس ولا نكل الأمر في ذلك لأهله من أصحاب الكفاءة والخبرة، فقد حاولت بعض دول مجلس التعاون الخليجي من التقريب بين طوائف مجتمعاتها المختلفة نجحت في بعضها ولكنه نجاح جزئي هش لا يعبر عن علاج ناجع، والمثال على ذلك محاولة إحدى الدول إشراك أبناء طائفة في العمل السياسي على أساس طائفي، وهذا أسلوب خاطئ حيث إن دخول المجالس النيابية ينبغي أن يؤسس على الانتماء للوطن والكفاءة في المجالين العلمي والحياتي للفرد، لا إلى طائفة بعينها؛ ولذلك لم تؤت هذه التجارب ثمارها.

وليس لهذه الظاهرة الخطيرة حل إلا بتطبيق أسس المواطنة في معالجة جذور هذه المشكلة، وتختص بحلها ما نسميه بالمواطنة الخفية غير المباشرة، كأن نقوم بحل مشاكل مجتمعات هذه الطائفة وغيرها والمساواة والعدالة في توزيع الثروة على أبنائها وتغيير مناهج التعليم لديهم وإشراكهم في المناصب العامة، وبهذا تكون المواطنة الخفية أشد وأوسع علاجًا من المؤتمرات والندوات والمحاورات التي لا طائل من ورائها.

الفصل الخامس

مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تنمية قيم المواطنة

تُعد قيم المواطنة مثل المساواة والحرية والمشاركة من أهم القيم لتأسيس دولة ذات حضارة راسخة ومستقبل مشرق، تدوم ما دامت هذه القيم، وهي قيم نظرية لا تُؤتي ثمارها طالما بقيت حبيسة الأدراج أو مفرّغة من مضمونها أو مسطحة. فإذا أرادت أي دولة أي دولة أو نظام أن يضع قدمه على طريق التقدم فلا بد أن يحول النظرية إلى تطبيق والخيال إلى واقع ملموس، والمشاركة أحد أهم قيم المواطنة، وتعني التحام كل أفراد مجتمع ما والتكاتف في معالجة مشاكلهم والسير قدماً بعيداً عن بروقراطية القوانين الحكومية ونحو بناء حضارتهم.

• تعريف مؤسسات المجتمع المدني:

هي مجموعة من المؤسسات الأهلية (غير الحكومية) التطوعية الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية التي تعمل في ميادين مختلفة من أجل تلبية احتياجات المجتمع أيّا كان نوعها؛ لترعى مصالح هذا المجتمع، ويطلق عليها ساندرز المؤسسات الوسيطة (mediating structures)⁽⁵¹⁾.

وليس لهذا النوع من المنظمات حدود، فقد تكون منظمات تطوعية أو عمل الخير أو خدمة دور العبادة أو اتحاد أسر أو جمعيات نسائية أو بيئية أو نقابية، وغيرها، طالما أنها تعمل طوعية دون توظيف رسمي من قبل الدولة ودون الرغبة في أجر أو منفعة، فمن أهم خصائص هذه المؤسسات أنها مؤسسات غير هادفة للربح.

نشأة هذه الفكرة خلال عصر النهضة الأوروبية وتطورت في وقت الأزمات كالحرب العالمية الأولى والثانية، وعرف المجتمع الدولي دورها الفعال وقت الشدائد فسمحت لها بمزاولة نشاطها وقت الحرب والسلام أيضاً، وبرزت منظمات تخطت حدود الدول كمنظمات حقوق الإنسان والسلام الأخضر ومراسلون بلا حدود، وغيرها. والميزة الطوعية لهذه المنظمات تساعد على إيجاد المواطنين الذين يتحملون المسؤولية؛ لأن القيام بمسؤوليات المواطنة ضمن هذا السياق لا يرتبط بالعقوبات

⁽⁵¹⁾ (Sanders, p. 1993: citizenship in a liberal society, In Turner, B. (eds) citizenship and social theory, London: SAGE Publication Ltd. P. 87).

القانونية بقدر ما يكون نتيجة للاستحسان أو الاستنكار من قبل المجتمع، فالهدف من المشاركة ليس الحصول على مزيد من الحقوق بل هي نابعة من الرغبة في التقبل الاجتماعي^(٥٢).

ويرى ساندروز أن المواطنة تصبح نشطة فقط من خلال إتاحة الفرص للمواطنين لتسيير شئونهم المجتمعية، وهو يرى أن الإحساس بالجماعة والتعاضد شعور لا يمكن فرضه من قبل الدولة، بل هو شعور ينشأ من خلال العمل في مؤسسات المجتمع المدني، "التأزر شعور يُبنى من أسفل ولا يمكن فرضه من أعلى، إذا كان هدفنا فعلاً الحفاظ على التماسك الاجتماعي، فيجب أن نتظر إلى المجال الشخصي وليس إلى المجال العام كحل"^(٥٣).

ويرى د. محمد الرميحي أن ظروف عمل الجمعيات الأهلية في وطننا العربي عامة ومنطقة الخليج خاصة صعبة للغاية، حيث تعاني المنطقة من اختلال البيئة الحقوقية، وذلك لعدم توفيرها للشروط القانونية الكافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة وغياب الديمقراطية كونها عنصراً أساسياً لتأمين قيام مجتمع مدني يخضع لقوانين وأنظمة تسمح لأفراده بالتعبير عن أنفسهم، والخلل الناتج عن المنظومة التربوية السائدة في المجتمعات العربية والتي تؤكد على التبعية للطرف الممسك بزمام السلطة (الأب، الأخ، ...) وتبرز القمع باعتباره أداة للانضباط الاجتماعي ولا تسمح للأطراف الأخرى بالمحاوراة أو المطالبة بحقوقها"^(٥٤).

(52) (Kymlica, W; Norman, w. 2001: Return of the citizen; A Survey of Recent Work on Citizenship theory in Beiner, R. (eds) theorizing citizenship, United State of America, state University of New York Press, p. 363).

(٥٣) د. سيف المعمرى: المواطنة، مقارنة حديثة للمفهوم وأبعاده، ص ١٣.

(٥٤) د. محمد الرميحي: ورقة عمل بعنوان "القوى المجتمعية ودورها في تعزيز المواطنة"، ندوة معهد البحرين للتنمية السياسية بعنوان "ثقافة المواطنة لدول مجلس التعاون الخليجي" ٢٤ - ٢٥ فبراير، ٢٠٠٨.

ولوجود مجتمع مدني حقيقي فعال يستلزم ذلك شروطاً أهمها:

١ - أن يكون نابغاً من إرادة حرة:

لا بد أن يكون لدى الفرد إرادة ذاتية حرة، لا فرضاً من أحد لعمل شيء.

٢ - الاستقلالية:

إذا خضعت منظمة خيرية طوعية للإشراف الحكومي أصبحت جهة حكومية، أما إذا سمحت الحكومة باستقلال هذه المنظمات للعمل بحرية تامة بشرط كشف نشاطها وتوجيهه للعمل الطوعي وتحت مظلة قانون الدولة فإنها مع الاستقلالية تكون إيجابية وفعالة وواسعة الانتشار.

٣ - التنظيم:

يتطلب وجود مجتمع مدني وجود هيئات إدارية كاملة تعمل على تجميع الخبرات وتوظيفها في مجالات عدة فتتعاضد فائدتها.

٤ - الديمقراطية الداخلية:

عند اجتماع أفراد هذه المنظمات وكلهم متطوعون فإن المتوقع منهم وحالهم هكذا ألا يسعى أحدهم لطلب سلطة أو منصب من غيره، فكلهم جاء ليكون حراً لا يريد تحكماً من أحد، ولذلك تتسم هذه المنظمات بإدارة انتخابات مجالس إدارتها بطريقة ديمقراطية محضة، وهذا أحد أهم مميزاتها.

٥ - هيئات خيرية لا تسعى لسلطة:

العمل الخيري الطوعي الذي لا يطلب الربح لا يهدف كذلك للحصول على سلطة ما، فهدفه هو خدمة المجتمع وأفراده دون مقابل، وهي بذلك تختلف عن الأحزاب السياسية التي تتأسس بهدف واضح هو الوصول للسلطة والمشاركة في الحكم بطريق شرعي^(٥٥).

(٥٥) أيمن السيد عبد الوهاب: المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٠٣.

**ولمنظمات المجتمع المدني دور في تنمية المواطنة بقيامها بعدة أنشطة،
منها:**

- ١- تقوم بمساعدة الفقراء والمعوزين لفئات ضعيفة تعيش على هامش المجتمع فترفع من معنويات هذه الفئات وتخفف من وطأة المشاكل من على كاهلهم وترفع الضغط عن الهيئات الرسمية، وهي بذلك تزيد من التحام وتماسك فئات المجتمع.
- ٢- تعمل على رفع مهارات وقدرات فئات من المجتمع تحتاج من يؤهلها لسوق العمل، وذلك عبر برامج التنمية البشرية.
- ٣- تشارك القطاع العام والخاص في تنفيذ خطط التنمية فترفع بذلك من مردود الاقتصاد المحلي.
- ٤- بقربها من خطط التنمية والمشاركة فيها مع القطاع العام تكون بمثابة رقابة شعبية للمواطنين لتقييم السياسات والقرارات التنموية المختلفة.
- ٥- تكون كوسيلة ضغط على سياسة الحكومات عند فسادها؛ لأنها بعملها الطوعي تكشف نقصان الحكومات في عملها وعدم قيامها بالواجبات المنوطة بها^(٥٦).

^(٥٦) أحمد علي حجازي: منظمات المجتمع المدني والتنمية، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٩٦.

مشروع إستراتيجية لترجمة بحث "التربية على المواطنة لدول مجلس التعاون الخليجي".

- مقدمة:

خطى مجلس التعاون الخليجي خطوات واسعة نحو إنشاء كيان موحد لست دول وتفرعت عن فكرته النبيلة هيئات تشمل جميع مناحي الحياة، سواءً على المستوى الداخلي للدولة والإقليمي للست دول وجيرانها والعالمي لكل دول العالم، وأصبح مفهوم التحديث والتطور يُسمع كل لحظة في أروقة هذا المجلس وفروعه المختلفة.

وهو بتشكيله هذا نموذج تطبيقي عالمي لمفهوم المواطنة المحلية والإقليمية والعالمية، وهو أشمل وأوسع مفاهيم المواطنة على الإطلاق، وإذا أرادت هيئاته المختلفة التوسع في تطبيق المواطنة الإقليمية فإن العوامل المساعدة على ذلك كثيرة، منها التاريخ المشترك للدول الست الخليجية والامتداد الجغرافي المتصل والأنظمة السياسية المتشابهة والهوية العربية الإسلامية الواحدة والتركيبية المجتمعية المتقاربة والتحديات الاقتصادية المشتركة، وأخيرًا وأهمها: التهديدات الأمنية والأيدولوجية الموجهة، كل هذه العوامل تدعو إلى انبثاق هيئة واحدة تشمل الدول الست لتطبيق المواطنة على مستوى هذه الدول مجتمعة.

ونريد أن نلفت إلى أن جميع الدراسات التي صدرت عن المواطنة في كل المجالات ما زالت حبيسة الأدراج، وذلك لأنها دراسات نظرية لم توجه إلى جهة تكون مسئولة عنها، تقوم بترجمة مخرجاتها ونتائجها على أرض الواقع، وما زالت مشاكلنا تتفاقم لأن الهيئات المسئولة عن حلها بعيدة عن تطبيق المفاهيم الصحيحة لحلها.

ومن خواص مفهوم كلمة (إستراتيجية) في العلوم العسكرية ومن بعدها العلوم المدنية تعني أنها فكرة واحدة طويلة الأمد ممتدة المكان، فإن علاج مشاكل المواطنة علاج ربما يطول أمده وتخفى معالمه؛ لأن العلاج يقتضي طرفين مهمين، علاج من أعلى (السلطة) وعلاج من أسفل (المجتمع).

هذه المقدمة تمهد إلى الفكرة العامة للإستراتيجية، وهي:

تشكيل كيان وضع منهج إيجاد هيئة تنفيذية

وسوف نوضح مقتضيات كل شق على حدة في الصفحات التالية.

- أولاً: الهيئة العليا للمواطنة الإقليمية

- مفهومها:

هو مجلس أعلى يختص بالمواطنة الإقليمية، يدير فكرة، يقوم بالتنظيم والتخطيط والتنفيذ لهذه الفكرة النبيلة.

- تشكيلها:

تختار كل دولة ممثل عن رئيسها أو حكومتها ثم يتم اختيار رئيس الهيئة عن طريق أحد أعضائها، ويشترط في العضو أن يكون مواطناً أصيلاً لإحدى الدول الست، وأن يتمتع بمكانة علمية وأخلاقية وثقافية راقية، وأن يكون ذا شخصية قيادية وريادية، وغيرها من الصفات التي تساعد في إنجاز أهم مشروع في وقتنا الحاضر.

- مهام المجلس:

يقوم المجلس بعدة مهام أساسية، أهمها:

- ١- وضع إطار نظري عام للمواطنة الإقليمية، وهذه الدراسات موجودة بالفعل.
 - ٢- تشخيص مشاكل كل دولة على حدة ودراستها من خلال الخبراء متخصصين يكلفهم المجلس بذلك.
 - ٣- تصميم الهيكل العام للهيئة وما تحتاجه من أقسام إدارية وهيئات تنفيذية.
 - ٤- الاتصال بالهيئات العليا في كل دولة للتنسيق معها وإطلاعها على آخر التطورات.
 - ٥- إيصال الفكرة العامة لكل حكومة أو أي رئيس حتى يطمئنوا إلى أن تنفيذ الفكرة في الصالح العام، وليس لجهة واحدة أو أشخاص بعينهم.
 - ٦- الرقابة والمتابعة على الأجهزة التنفيذية للهيئة لكيفية تطبيق المواطنة الشاملة من قبل اللجان والحكومات في كل قطر ومن ثم تقويمها أو إنهاء عملها.
- أقسام المجلس:

ينبثق من هذا المجلس عدة أقسام، ويمكن الاسترشاد بالتحديات التي ناقشناها في الفصل الرابع من بحثنا هذا؛ لأن هذه الأقسام تقوم على معالجة الخلل الناتج عن هذه العيوب في المجتمع، وهي:

١ - قسم عن الطائفية:

وهو قسم يجمع كل ما قيل من النظريات والدراسات والبحوث والمؤتمرات والندوات وما توصلت إليه من توصيات عن الطائفية؛ وذلك لتشخيص أي سلوك أو مرض اجتماعي يعزز الطائفية واقتراح أفضل السبل لحل كل مشكلة تطرأ عنها.

٢ - قسم عن الاستبداد:

ويُعد هذا القسم من أهم الأقسام في تفعيل المواطنة الفعالة، حيث يدرس مظاهر الاستبداد عن طريق خبراء متخصصين ويقوم بتشخيص كل سلوك العائلات الحاكمة ويقدم عنها تقرير علمي موثق لرئيس الدولة مباشرة دون أدنى حساسية؛ لأن الأوضاع الراهنة تقتضي اللين في كثيرها ولا تفتقد الشدة في بعضها على كل الأصعدة.

٣ - قسم عن تربية المواطنة في كل دولة:

وهو قسم يختص بدراسة أفضل المناهج والطرق والوسائل لتوحيد تدريس المواطنة على مستوى الست دول، وهناك الكثير من خبراء التربية في هذا المجال على كفاءات عالية وخبرة واسعة.

٤ - قسم عن توزيع الثروة:

وهذا القسم رغم بعده عن المجال قليلاً إلا أنه يعالج مشاكل كثيرة تمس المواطنة عندما يكون هناك سوء توزيع للثروة، ويختص بالنواحي الاقتصادية المشتركة لهذه الدول ويدرس الثروة إجمالاً وكيفية توزيعها ودراسة المناطق والأفراد المهمشين والوسائل التي تخرجهم من هذه الحالة.

٥ - قسم الإرهاب والتطرف:

وهو قسم خطير جداً، حيث يدرس الحركات والتجمعات من الناحية الفكرية دراسة بعين الخبير وآثارها السلبية على المجتمع، ويقوم بوضع حلول قابلة للتطبيق لمعالجة هذه الظاهرة، وتحدد له صلاحيات واسعة حتى يكون على علم بكل الأفكار الهدامة والمتطرفة وما يتصل بها من أشخاص وأفكار وكتب، وغيرها.

٦ - قسم وسائل التواصل الاجتماعي:

ويختص بدراسة الظواهر الإلكترونية دراسة علمية ويقوم بتشخيص أمراضها ويعمل على القضاء عليها ومحاربتها، ويعمل على نشر التوعية عن الاستخدام الإيجابي من قبل الأفراد لهذه الوسائل.

٧ - قسم توظيف الكفاءات:

يكاد يكون أساس كل مشاكل الدول عامة ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة هو عدم توظيف أصحاب الكفاءات؛ لأن تفعيل المواطنة الحقة أن يأخذ كل إنسان حقه حسب كفاءته وخبرته، وهو بُعد مهم في تفعيل المواطنة، فإن نقمة أصحاب الكفاءات خاصة والمتقنين عامة هي أخطر وأشد على الدولة وعلى مستواها العام من نقمة أصحاب السلاح.

وهذه الأقسام أو اللجان - حسب ما تسمى - تتبع هيئة مجلس التعاون الخليجي، وهي لجان مرنة، يمكن تشكيلها أو تفكيكها حسب الحاجة وحسب ما تقتضي الظاهرة المراد علاجها.

- ثانياً: المنهج

يسترشد المنهج العلمي بفكرة المواطنة الإقليمية التي هي فكرة نافعة لهذه الدول مجتمعة، ويتكون منهج عمل هذا المجلس والأقسام التابعة له من الطرق العلمية الحديثة والوسائل السلمية البعيدة عن تجريح الهيئات والأشخاص مهما كانت منزلتهم الاجتماعية، ويتصل من كل هدف شخصي كإحراز مجد أو تحصيل منفعة، وإنما يبرأ منكل هذه الأغراض حتى يوفر لنفسه المصادقية التي تجعله مقبولاً لدى جميع مواطني هذه الدولة من أدنى الناس منزلة حتى أعلى فرد في الدولة.

ويتسم منهج هذه الهيئة (هيئة المواطنة) بالمرونة والتجريب والتغيير من أقصر الطرق وبأفضل السبل؛ لأن الجمود الذي تتسم به معظم الدول العربية قد أدخلها في مشاكل يستعصي حلها على الأفراد والحكومات.

ويتخذ المنهج الأسلوب الديمقراطي في تكوينه وتشكيله مروراً بتعامله مع المسؤولين والأفراد في تقبل الرأي الآخر وتفهمه ثم دراسته ومناقشته مناقشة علمية واعية للوصول إلى الحلول التي ترضي جميع الأطراف حكماً ومحكومين.

وكذلك لا بد أن يتخذ المنهج التحديث المستمر لمفهوم المواطنة والمفاهيم المتصلة بها والأخذ بالوسائل الحديثة في تنفيذ برامج هذا المنهج، وذلك لإضافة ميزات جديدة للمواطنة أو علاج مشاكل قائمة.

- ثالثاً: اللجان التنفيذية

إذا كانت الهيئة العليا للمجلس تختص بالإستراتيجية العامة فإن اللجان التنفيذية تختص بالخطط التكتيكية (خطط مجزأة مرحلياً تطبق على أرض الواقع)، وتقوم مقام الهيئة العليا في متابعة العمل اليومي لجميع الهيئات والوزارات التي تتولى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية بمفهومها الجديد.

واللجان التنفيذية تتكون من أعضاء من اللجان السابقة التي تكلمنا عنها بالتفصيل في تشكيل الهيئة العليا، وهي:

- ١- لجنة الطائفية.
- ٢- لجنة الاستبداد.
- ٣- لجنة التربية على المواطنة.
- ٤- لجنة توزيع الثروة.
- ٥- لجنة الإرهاب والتطرف.
- ٦- لجنة مواقع التواصل الاجتماعي.
- ٧- لجنة توطين الكفاءات.

تتكون كل لجنة من خمسة أعضاء، لا بد أن يكون فيها عضو من الهيئة العليا للست دول وأربعة أعضاء في اللجنة التنفيذية من داخل الدولة نفسها، أو حسب ما تقتضيه الحاجة، مع الاستعانة في عملها بالخبراء المتخصصين في كل المجالات. وتختص هذه اللجان بتنفيذ النظريات التي تقرها الهيئة العليا لمجلس المواطنة الإقليمية وتطبيقها على أرض الواقع، بالإضافة إلى رصد كل مشاكل المجتمع التي تخص المواطنة، سواءً التقليدي منها والمستحدث، وتقوم برفع تقارير فورية عن هذه المشاكل والمقترحات العلمية لحلها بما يتناسب مع ظروف كل مجتمع.

كلمة أخيرة،،،

هناك بعض الولايات في أمريكا لا تدرس المواطنة كمادة دراسية مستقلة، فهل الانتماء للوطن في هذه الولايات شابه شائبة، لا، لماذا؟ مع العلم أن المجتمع الأمريكي مجتمع جاذب وليس طارداً.

ولاحظ الخبراء في الصين أن استيعاب الطلاب لمفهوم المواطنة الصالحة في القيم الأخلاقية التقليدية أكثر من القيم الوطنية، لماذا؟ لأن الأولى يمارسونها في مجتمعاتهم والثانية يدرسونها في مدارسهم.

ما نود أن نختم به أن التطبيق السليم أفضل من التنظير مهما علا شأنه، ولا بد أن يجتمعا.

الخاتمة

أظهرت الدراسة أن المواطنة ليست مجرد انتماء جغرافي أو صفة قانونية، بل هي منظومة قيمية وسلوكية تعكس علاقة الفرد بوطنه من حيث الالتزام، والمشاركة، والانخراط الإيجابي في الشأن العام. وقد بينت الأدبيات أن ترسيخ هذه القيم في نفوس الناشئة يسهم في تحصينهم من الانحرافات الفكرية والسلوكية، لاسيما في ظل تحديات العولمة والانفتاح الإعلامي.

كما أوضحت نتائج التحليل أن المدرسة والأسرة ووسائل الإعلام تشكل ركائز أساسية في بناء المواطنة الفاعلة، غير أن فعالية هذه المؤسسات تتفاوت في دول مجلس التعاون تبعاً لمدى تفعيل المناهج، وتدريب الكوادر، وتكامل الأدوار وأكدت الدراسة كذلك أن الاستخدام غير المنضبط لوسائل التواصل الاجتماعي قد يسهم في انتشار أنماط سلوكية أو فكرية منحرفة، في حين يمكن توجيه هذه الوسائل لخدمة قيم الانتماء والمسؤولية إذا تم ضبطها بمحتوى تربوي هادف، وتشير الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون تمتلك فرصاً كبيرة لتعزيز قيم المواطنة من خلال التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات، إلا أن ذلك يتطلب استراتيجيات أكثر شمولية وتكاملاً، تجمع بين الجانب التربوي والثقافي والإعلامي والتشريعي.

أهم النتائج:

١. المواطنة مفهوم شامل يجمع بين الانتماء الوطني، والمشاركة المجتمعية، والالتزام بالقيم، والقوانين.
٢. التربية على المواطنة تمثل أداة وقائية فعالة للحد من الانحرافات الفكرية والسلوكية.
٣. الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين، ويتوقف أثرها على أسلوب الاستخدام والتوجيه.
٤. مناهج التربية الوطنية في دول الخليج بحاجة إلى مزيد من العمق والتطبيق العملي لتعزيز القيم.
٥. ضعف التنسيق الإقليمي بين دول مجلس التعاون في مجال التربية على المواطنة رغم وجود مبادرات إيجابية.

التوصيات:

١. دمج التربية على المواطنة في جميع المراحل التعليمية بأساليب عملية وأنشطة ميدانية.
٢. تدريب المعلمين على أساليب التعليم النشط والحوار لتعزيز الانتماء ومواجهة الفكر المنحرف.
٣. إطلاق برامج إعلامية خليجية مشتركة تعزز الهوية الوطنية وتعرض نماذج إيجابية للشباب.
٤. إنشاء مركز خليجي متخصص في التربية على المواطنة لتنسيق الجهود وتبادل الخبرات.
٥. مراقبة المحتوى الرقمي وتطوير مبادرات تعليمية لاستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بوعي ومسؤولية.
٦. تعزيز دور الأسرة من خلال برامج إرشادية لتمكين أولياء الأمور من غرس قيم المواطنة في الأبناء.
٧. إدماج العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية كجزء أساسي من برامج التعليم في دول مجلس التعاون.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ - الكتب والأبحاث والدراسات

١. ابن منظور. لسان العرب. بيروت: دار صادر، ١٩٩٦.
٢. أحمد محمد علي حجازي. منظمات المجتمع المدني والتنمية. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
٣. أيمن السيد عبد الوهاب. المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٣.
٤. الغريب زاهر إسماعيل. دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة وتشكيل الرأي العام لدى منتسبي الجامعات. ورقة بحثية، جامعة المنصورة (تاريخ غير موثق).
٥. حازم الببلاوي. الدولة الريعية في الوطن العربي. القاهرة: دار الكتاب، ١٩٩٥.
٦. سالم علي القحطاني. التربية الوطنية: مفهومها، أهدافها، أحداثها، تدريسها. رسالة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، العدد ٦٦، ١٩٩٨.
٧. سعيد إسماعيل علي. رؤية سياسية للتعليم. القاهرة: دار عالم الكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٩.
٨. سيف المعمرى. التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات. في: رؤى إستراتيجية، المجلد ٢، العدد ٧ (يوليو ٢٠١٤)، ص. ٣٨-٦١. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
٩. شافي المحبوب. تحليل محتوى كتب اللغة العربية بالمرحلة الثانوية بدولة الكويت في ضوء مفاهيم حقوق الإنسان. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، ٢٠٠٩.
١٠. طارق البشري. المواطنة والجماعة من منظور الإسلام السياسي. ندوة الحوار القومي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ٢٠٠٨.
١١. عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. (الطبعة/ الناشر غير محددة)، ١٩٩٥.

١٢. عبد اللطيف أحمد محمد. التعليم والمواطنة في المجتمعات الشبكية: ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ نموذجًا. مجلة الطفولة والتنمية، المجلد ١٨، العدد ٥، ديسمبر ٢٠١١. المجلس العربي للطفولة والتنمية.
١٣. علي خليفة الكواري. مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (تاريخ غير محدد).
١٤. علي نجيب عواد. التربية على المواطنة والانتماء وثقافة الحوار: تجربة دولية في تعزيز قيم المواطنة ومكافحة الإرهاب. ورقة عمل، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٧-١٩ نوفمبر ٢٠١٥.
١٥. فارس مطر الوقيان. المواطنة: ماهيتها، ومعضلاتها، ومقارباتها في ثقافتنا العامة. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية-جامعة الكويت، نوفمبر ٢٠١٥.
١٦. فاروق حمدي الفرا وإحسان خليل أغا. القيم المتضمنة في كتب التربية الوطنية الفلسطينية في الصفوف الستة الأولى من التعليم. مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد ٢، العدد ٨، ديسمبر ١٩٩٦، القاهرة.
١٧. فرانسوا بورغا. الإسلام السياسي في زمن القاعدة. ترجمة سحر سعيد. بيروت: قدس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
١٨. محمد الرميحي. القوى المجتمعية ودورها في تعزيز المواطنة. ورقة عمل في ندوة «ثقافة المواطنة لدول مجلس التعاون الخليجي» بمعهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٤-٢٥ فبراير ٢٠٠٨.
١٩. محمد محفوظ. المواطنة وقضايا الانتماء الوطني. مقال منشور في مجلة تسامح، العدد ٤٤، مارس ٢٠١٤، ص. ٨٧-١٠٤.
٢٠. محمد محفوظ. الإسلام السياسي وضرورات التحول من الأصولية إلى المدنية. مقال منشور في مجلة تسامح، العدد ٤٧، يونيو ٢٠١٤، ص ١٥٠-١٦٨.
٢١. وسام محمد صقر. الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة (٢٠٠٥-٢٠٠٩). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠.

٢٢. يوسف عبده توفيق. الوطن، الهوية الوطنية والمواطنة: تفصيل للإشكاليات. محاضرة، منتدى د. راشد المبارك، الرياض، ٢ يناير ٢٠١١.

ب - المجلات والدوريات

١. الكتاب الدوري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. المسيرة والإنجاز. الطبعة التاسعة، ٢٠١٥.
٢. المجلة التربوية. الكويت، مجلد ٣٠، عدد ١١٩، يونيو ٢٠١٦.
٣. مجلة عالم التربية. جمهورية مصر العربية، العام ١٦، العدد ٥٣، ٢٠١٦.
٤. مجلة مستقبل التربية العربية. مصر، مجلد ٢٢، عدد ٩٥، يوليو ٢٠١٥.
٥. برنامج الأمم المتحدة (UNESCO). مبادرة التعليم من أجل المواطنة الكونية. تاريخ غير محدّد
٦. برنامج تعليم المواطنة العالمية. مواضيع وأهداف تعليمية لفئة عمرية محددة. باريس: UNESCO، فبراير ٢٠١٥.
٧. منشورات منظمة اليونسكو. التربية على المواطنة العالمية: إطار توجيهي للدول العربية. بيروت، ٢٠١٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Boyd, D. M., & Ellison, N. B. (2007). Social network sites: Definition, history, and scholarship. Journal of Computer-Mediated Communication, 13(1), 210–230. <https://doi.org/10.1111/j.1083-6101.2007.00393.x>
2. Faulks, K. L. (2000). Citizenship. London: Routledge.
3. Gans, D. (2005). Citizenship and context of globalization. Immigration Policy Working Paper.
4. Kymlicka, W., & Norman, W. (2001). Return of the citizen: A survey of recent work on citizenship theory. In R. Beiner (Ed.), Theorizing citizenship (pp. 283–322). Albany: State University of New York Press.

5. **Ohmae, K.** (1991). The borderless world. New York: HarperBusiness.
6. **Reich, R. B.** (1991). The work of nations. New York: Alfred A. Knopf.
7. **Rudduck, J.** (2003). Pupil voice and citizenship education. Airport Forth QCA Citizenship and PSHE Team, Faculty of Education, University of Cambridge, UK.
8. **Sanders, P.** (1993). Citizenship in a liberal society. In B. Turner (Ed.), Citizenship and social theory (pp. 25–44). London: SAGE Publications Ltd.
9. **UNESCO.** (2013). Global citizenship education: An emerging perspective. Paris: UNESCO.